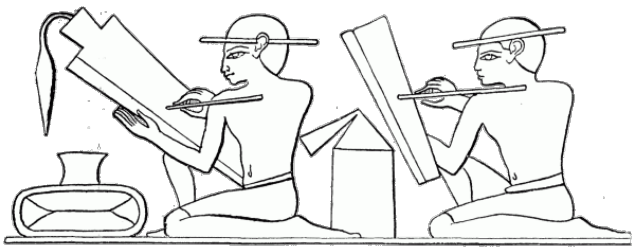

الملف المصرى

دوريـــة شهـريـة تـصـدر عـن مـركـز الأهــرام لـلـدراسـات السـيـاسـيـة والاسـتـراتـيـجـيـة

◆ السنة الرابعة - العدد ٦٣ - نوفمبر ٢٠١٩ ◆

رئيس مجلس الإدارة
عبدالمحسن سلامة

مدير المركز
د. وحيد عبد المجيد

رئيس التحرير
د. دينا شحاتة

مدير التحرير
شيماء منير

الإخراج الفني
مصطفى علوان

الآراء الواردة فى هذا الملف تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأى
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

المحتويـــات:

ماذا بعد الاستقرار؟ تحديات المرحلة القادمة من الإصلاح الاقتصادي — د. هدى يوسف

على الرغم من نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته الحكومة المصرية في عام ٢٠١٦ – بالشراكة مع صندوق النقد الدولي – في تحقيق الاستقرار وتعزيز الثقة في الاقتصاد، إلا إنه نتج عنه تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية. ومع أن تدابير الحماية الاجتماعية المُوجهة التي اتخذتها الحكومة قد ساهمت في تخفيف الأثر على بعض الفئات المستحقة للحماية، إلا إن تلك الإجراءات ظلت محدودة في طبيعتها وفي نطاق تغطيتها، كما أنها لم تتمكن من التعامل مع تضرر الطبقة المتوسطة من تآكل مستويات الدخل الحقيقي، ومن ثم فإن هناك حاجة للانتقال إلى الجيل الثاني من الإصلاحات والتي تركز على المشكلات الهيكلية، وتعالج أساسيات الاقتصاد، وتفسح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص، بحيث ينعكس التحسن بشكل إيجابي وملموس على مختلف الطبقات الاجتماعية، والفئات العمرية، والمجموعات المهنية، وكذلك على مختلف الأقاليم الجغرافية، وذلك يتطلب إطلاق إمكانات مصر التصديرية كمحرك أساسي للنمو، وإرساء قواعد المنافسة وتوفير فرص متكافئة للشركات بحيث تواجه نفس القواعد بغض النظر عن ملكيتها للقطاع العام أو الخاص، مع ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الهدف الأهم الذي لا تستقيم بدونه أي إصلاحات أخرى.

٤

برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة: إمكانات وآفاق — أ.د. رانيا المشاط

تعرض قطاع السياحة المصري خلال السنوات السابقة للعديد من الصدمات؛ حيث اعتمدت صناعة القرار خلالها على سياسة رد الفعل، وليس اتخاذ سياسات وإجراءات استباقية تؤدي إلى إطلاق الطاقات الكامنة في القطاع؛ لذا عكفت وزارة السياحة على صياغة برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة منذ يناير ٢٠١٨ بالتعاون مع كافة الأطراف ذات الصِّلة من الحكومة المصرية والقطاع الخاص، وتم تدشينه من قبل مجلس النواب المصري في شهر نوفمبر ٢٠١٨. ويرتكز البرنامج على خمسة محاور رئيسية، وهي؛ الإصلاح المؤسسي، والإصلاح التشريعي، وتحديث آليات الترويج والتنشيط، وتطوير البنية التحتية والاستثمار، ومواكبة الاتجاهات الحديثة عالميًا. وعلى الرغم من أن الإصلاح الهيكلي يعد هو الأصعب والأطول في التنفيذ إلا إن وزارة السياحة استطاعت في وقت وجيز تنفيذ محاور عديدة أعادت من خلالها المصداقية إلى السياحة المصرية، خاصة أن أهداف التنمية المستدامة متضمنة في برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة. كما أن الوزارة مازالت ملتزمة بالاستمرار في تنفيذ كافة المحاور التي تم وضعها لتحقيق التنمية المستدامة، ورفع تنافسية قطاع السياحة؛ لمواكبة المتغيرات الكثيرة، والمتلاحقة عالميًا، وذلك في إطار علمي، وعملي، وعالمي.

٨

رؤية مصر ٢٠٣٠.. تحديات المرحلة القادمة — د. هناء عبيد

بالتوازي مع الخطط الوطنية التي أقرتها معظم الدول استلهامًا لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وضعت العديد منها خططًا مرحلية (خمسية) يغلب عليها التخطيط القطاعي، والاهتمام بآليات تنفيذ وتمويل خطط التنمية. في هذا الإطار صدرت «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠» لتعبر عن رؤية الدولة والمجتمع للمستقبل، ولأهداف وأولويات الأداء الاقتصادي والاجتماعي المرجو خلال العقد ونصف التالي على صدور الرؤية، والتي بدأ الإعداد لها منذ أبريل عام ٢٠١٤ وتم الإعلان عنها وتدشينها في فبراير ٢٠١٦. على الرغم من حرص «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠» على الشمول والعموم، إلا إن العديد من أهدافها يصعب تحقيقه في الإطار الزمني المنظور، وفي ضوء أوضاع الاقتصاد المصري وإمكاناته ، وقد جاء ذلك على حساب تحديد أهداف أكثر قابلية للتحقيق في إطارها الزمني. لذلك فإن الضرورة تقتضي خلال المرحلة القادمة من التخطيط الاقتصادي أن يتم التركيز على الجوانب التنفيذية والبرامج في القطاعات المختلفة؛ لنقل الاستراتيجية من حيز الأهداف العامة والمبادئ الاسترشادية إلى حيز التخطيط الفعال. كما يقتضي الأمر أيضًا وضع هدف محاربة الفقر موضع الأولوية في المراحل المستقبلية من التخطيط من خلال صياغة السياسات اللازمة لتعديل الظروف، والعوامل الهيكلية التي أدت إلى تفاقم الظاهرة إلى هذا الحد.

١٦

العدالة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي

د. هويدا عدلي

أسفر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠١٦ ـ إثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ـ عن العديد من الآثار السلبية على حالة العدالة الاجتماعية في مصر؛ حيث تضرر منها فئات وشرائح واسعة من المصريين سواء أكانوا من الفقراء أم من الطبقة الوسطى. ويكمن الخطر في أن كلًا من؛ الحكومة، والصندوق يختزلان قضية العدالة الاجتماعية في مجرد توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية، مع فهم قاصر لها، يحصرها فقط في توسيع شبكات الأمان الاجتماعي. بل والأخطر يكمن في كيفية التعامل مع قضية الحماية الاجتماعية ذاتها، والتي يتم الترويج لها عبر التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للفقراء في مصر، في حين أن المفهوم يعد أكثر اتساعًا من ذلك؛ حيث يضم أشكالًا أخرى، مثل؛ التأمين الصحي، والتأمينات الاجتماعية، وشروط العمل اللائق وغيرها. ومن ثم فإن طرح رؤية استراتيجية قابلة للتحقق، ومدركة لتحدي ندرة الموارد، يتطلب إعطاء الأولوية لثلاثة حقوق أساسية من أجل الإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي؛ التعليم، والصحة، والعمل، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة اشتراط الإتاحة والجودة بالنسبة للتعليم والصحة ، وتوافر شروط العمل اللائق بالنسبة للتشغيل.

الإصلاح الإداري في مصر.. قراءة أولية في المعالم المؤسسية

د. ممدوح إسماعيل

تعكس الرؤية الحاكمة لخطة الإصلاح الإداري للدولة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ آمال وطموحات وجود جهاز عصري لأداء الخدمات العامة يمارس وظيفته بكفاءة، ويؤدي واجبه باحترام لجمهور المواطنين تلك الخطة، التي يقوم عليها كل من؛ وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، مع التنسيق مع كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة. ومن أبرز ملامح تلك الخطة وجود استراتيجية شاملة للإصلاح الإداري، والتي تعد بمثابة البوصلة، والتي بدونها تصبح أية فعاليات مجرد حركات تشغيلية لا تتوجه نحو غايات ولا تتناغم مع غيرها. فضلًا عن الحرص على ترشيد الهياكل التنظيمية، والتعامل مع مقاومي التغيير، وصولاً إلى منظمات تتسم بالديناميكية، وتتفاعل مع التغيرات المتسارعة. مع الأخذ في الاعتبار أهمية الاستثمار في المورد البشري باعتباره هو أساس الإصلاح الإداري. كما حرص القائمون على وضع خطة الإصلاح الإداري للدولة بمسألة الشفافية، مع توافر الإطار التشريعي الفاعل. بالإضافة لما سبق فإنه يجب التنويه إلى أهمية الخطى التي تتبعها فعليًا الحكومة المصرية نحو التحول الرقمي، والتي تستهدف تلقي المواطن لخدمة جيدة بعيدًا عن التعقيدات الإدارية، باعتبار أن رضاءه يعد مقياس نجاح أي خطة للإصلاح الإداري.

ماذا بعد الاستقرار؟
تحديات المرحلة القادمة من الإصلاح الاقتصادي

د.هدى يوسف

اقتصادي أول بالبنك الدولي

في سبيل مواجهة الاختلال في توازنات ومؤشرات الاقتصاد الكلي، بدأت الحكومة المصرية في عام ٢٠١٦ برنامجًا للإصلاح الاقتصادي - بالشراكة مع صندوق النقد الدولي - بهدف استعادة الاستقرار والثقة في الاقتصاد المصري. وفي ذلك الوقت، كانت مصر تواجه تحديات اقتصادية عديدة، تمثلت بشكل أساسي في وجود اختلالات مالية خطيرة، وعجز كبير في المعاملات الخارجية، وبيئة أعمال غير جاذبة للاستثمار، بالإضافة إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي. وقد كانت أزمة النقص الحاد في النقد الأجنبي وانتشار السوق السوداء لتبادل النقد الأجنبي - والتي بلغت ذروتها في أواخر عام ٢٠١٦ – بمثابة ناقوس الخطر الذي دفع الحكومة المصرية إلى اتخاذ قرارات هامة لحل الأزمة وللتخفيف من القيود الهيكلية التي أثرت على استقرار الاقتصاد الكلي. وتمثلت تلك الإصلاحات بشكل رئيسي في تحرير سعر الصرف لعلاج تشوهات تسعيره، كما شملت الإصلاحات برنامجًا طموحًا لضبط أوضاع المالية العامة تضمن خفضًا تدريجيًا في دعم الطاقة والعبء المالي للأجور، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة لزيادة موارد الدولة. وتزامن ذلك مع إدخال إصلاحات كبرى في قطاع الطاقة لمعالجة انقطاع الكهرباء، وتأثيراته السلبية على النشاط الاقتصادي، كما استُكملت تلك الإصلاحات بجهود لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الخاصة من خلال بعض الإصلاحات التشريعية وسن قوانين جديدة بشأن التراخيص الصناعية والاستثمار وإشهار الإفلاس.

وقد جاءت استجابة مؤشرات الاقتصاد الكلي لتلك الإجراءات إيجابية؛ حيث تمثلت في تسارع معدلات النمو الاقتصادي، واحتواء السوق غير الرسمية للصرف الأجنبي، وانخفاض العجز في المعاملات الخارجية، وزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي. كما تم أيضًا وضع المالية العامة على مسار أكثر استدامة، مع كبح الإنفاق العام - خاصة فيما يتعلق بدعم الطاقة - وخفض العجز في الموازنة. وقد انعكس تحسُّن أوضاع الاقتصاد الكلي انعكاسًا إيجابيًا على انطباعات المستثمرين، فرفعت وكالات التصنيف الائتماني تصنيفاتها وتوقعاتها للاقتصاد المصري.

ومع نجاح تلك الإصلاحات في تحقيق الاستقرار وتعزيز الثقة في الاقتصاد، نتج عن تلك الإجراءات تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية، نتيجة لارتفاع معدلات التضخم الذي صاحب انخفاض سعر العملة، مما أدى إلى زيادة حادة في تكلفة المعيشة. ورغم أن اتخاذ الحكومة لعدد من تدابير الحماية الاجتماعية المُوجهة قد ساهم في تخفيف الأثر على بعض الفئات المستحقة للحماية، إلا إن تلك الإجراءات ظلت محدودة في طبيعتها وفي نطاق تغطيتها، كما أنها لم تتمكن من التعامل مع تضرر الطبقة المتوسطة من تآكل مستويات الدخل الحقيقي. لذا، فإن ذلك الثمن الباهظ الذي تم تقديمه يشير إلى أهمية الحفاظ على المكتسبات التي تحققت على مستوى المؤشرات الكلية، ويلفت النظر إلى ضرورة تجنب الوقوع في النمط المتكرر الذي ينطوي على إجراء إصلاحات هامة في أوقات الأزمات ثم التوقف عنها أو التراجع بشأنها عندما تتحسن الأوضاع. كذلك، وعلى الرغم من نجاح الجهود المبذولة في ضبط أوضاع المالية العامة، إلا إنها لم تتمكن بعد من خلق الحيز المالي الكافي والضروري للتحوُّل نحو سياسات أوسع للاستثمار في رأس المال البشري، بحيث يتم توجيه السياسات، والبرامج الاجتماعية صوب مفهوم أوسع لشبكات الأمان الاجتماعي، ويشمل ذلك الإنفاق الجيد على

كل من؛ التعليم، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والخدمات الحكومية، مع تعبئة الموارد المحلية اللازمة من خلال نظام ضريبي عادل وفعال.

وبينما يتطلع المصريون إلى تخطي مرحلة المعاناة من الآثار الجانبية لإجراءات الإصلاح إلى مرحلة جني ثماره، فإن هناك حاجة للانتقال إلى الجيل الثاني من الإصلاحات التي يتعين على مصر القيام بها لتحقيق الاستفادة من تحسن إطار الاقتصاد الكلي، بحيث ينعكس ذلك التحسن بشكل إيجابي وملموس على توافر الفرص الاقتصادية بشكل أكثر شمولاً يمكن ترجمته في صورة ظروف معيشية أفضل للمواطنين. ومن هنا تأتي أهمية تعزيز المكاسب المحققة، وجعلها أكثر انعكاسًا على مختلف الطبقات الاجتماعية، والفئات العمرية، والمجموعات المهنية، وكذلك على مختلف الأقاليم الجغرافية. ويستدعي ذلك التفكير في المرحلة الثانية من الإصلاحات التي تركز على المشكلات الهيكلية، وتعالج أساسيات الاقتصاد، وتفسح المجال أمام مشاركة القطاع الخاص؛ حيث لابد لهذا القطاع أن يلعب دورًا رئيسيًا في دفع الاقتصاد، وخلق فرص العمل اللائقة التي يحتاجها مئات الآلاف من الخريجين الذين يدخلون سوق العمل كل عام.

وفي سياق ما سبق ذكره فإن هذه المقالة تحرص على تناول ثلاثة محاور رئيسية من المهم التركيز عليها في الفترة القادمة للوصول إلى تلك الأهداف، يتعلق أولها؛ بضرورة إطلاق إمكانات مصر التصديرية كمحرك أساسي للنمو، بينما يتعلق المحور الثاني؛ بأهمية إرساء قواعد المنافسة وتوفير فرص متكافئة للشركات بحيث تواجه نفس القواعد بغض النظر عن ملكيتها للقطاع العام أو الخاص. أما المحور الثالث؛ فيتعلق برأس المال البشري وأهمية الاستثمار فيه للنهوض بالإنتاجية، ولتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادي على نحو أفضل.

أولًا- إطلاق إمكانات مصر التصديرية كمحرك أساسي للنمو:

فيما يخص أداء الصادرات المصرية واندماج الاقتصاد المصري في الأسواق العالمية، فإن ذلك يتطلب بدوره زيادة القدرة التنافسية للصادرات. ففي حين كان من المتوقع أن ينعكس الانخفاض الكبير لقيمة الجنيه المصري بشكل إيجابي على حجم الصادرات، وعلى نمو القطاع الخاص نتيجة التوسع في التصدير، إلا إن الزيادة التي شهدتها الصادرات غير النفطية لا تزال متواضعة، مما يشير إلى أن مصر لم تتمكن من الاستفادة بشكل كامل من هذا الخفض الكبير في قيمة عملتها وهو ما يعني أن المنتجات المصرية أصبحت أقل تكلفة بالنسبة للشركاء التجاريين. وفي محاولة لفهم العوامل الرئيسية التي حالت دون تحقيق زيادة ملموسة في حجم الصادرات، يتبين وجود ثلاثة معوقات رئيسية ينبغي معالجتها في الفترة القادمة والعمل على تذليلها، وذلك على النحو التالي:

١ - **المعوق الأول**؛ يتمثل في هيكل الإنتاج المحلي ذاته وطبيعته غير المواتية للتوسع في التصدير؛ حيث تتركز معظم الصادرات في القطاعات التقليدية، وليس في السلع التي تتميز بتنامي الطلب العالمي عليها. وعلى الرغم من الزيادة التي حدثت على مدار العقود الماضية في عدد المنتجات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية، إلا إن غالبية المنتجات ما زالت تتركز في قطاعات النفط الخام، والغاز الطبيعي، ومنتجات تكرير البترول، والمعادن الثمينة، والأسمدة، ومجموعات من المنتجات الزراعية، والمنسوجات، ومواد البناء. أما السلع ذات المكونات التقنية الأكثر تطورًا، والتي تشهد زيادة في الطلب العالمي عليها، فعددها محدود للغاية. ويكشف تحليل سلة الصادرات المصرية أن قدرات مصر التنافسية زادت في الكثير من المنتجات التي تشهد انخفاضًا في الطلب العالمي عليها كما هو الحال بالنسبة للقطن، والأسمدة، والتبغ، والبذور الزيتية. لذا يمكن وصفها بأنها منتجات رابحة، ولكنها في القطاعات الخاسرة.

أما المنتجات التي تشهد تسارع وتيرة الطلب العالمي عليها، والتي يمكن وصفها بالمنتجات الرابحة في القطاعات الآخذة في النمو، فهي قليلة وتشمل الآلات الكهربائية، والزيوت الأساسية، والفواكه، والخضروات. كذلك، فإن سلعًا مثل؛ الآلات الكهربائية، والتي تمثل ثاني أكبر المنتجات تصديرًا بعد الوقود فإنه لا يزال نصيب مصر من التجارة العالمية فيها ضعيفًا للغاية. لذا، فإن تسريع مصر لمكاسبها التنافسية لن يتحقق إلا بالتوسع في القطاعات، والمنتجات التي تشهد ارتفاعًا في الطلب العالمي عليها.

٢ - **المجموعة الثانية من المعوقات**؛ تتمثل في وجود حواجز وإجراءات غير جمركية عديدة تقف حجر عثرة في طريق تيسير وتنمية التجارة، ومن ثم تعرقل إمكانات مصر التصديرية. وتتضمن هذه العوائق الإجراءات الإدارية والفنية، فضلاً عن تدابير الصحة والصحة النباتية الأخرى. ورغم أن للأهداف الأصلية التي وضعت من أجلها هذه الإجراءات مشروعيتها، كتلك المتعلقة بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات، بالإضافة إلى الاشتراطات الفنية لضمان جودة المنتج وسلامته، إلا إن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة قد مثل دافعًا للدول لاستخدام الإجراءات غير الجمركية كوسيلة لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية. وللاستخدام المفرط لهذه الإجراءات تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على قدرات الشركات

وإنتاجيتها. ويتبين أن مصر تواجه في هذا السياق عددًا من الإجراءات غير الجمركية المؤثرة والمتعلقة بالاشتراطات التي يفرضها الشركاء التجاريون؛ حيث إن الكثير من الشركات المصدرة – وخاصة الصغيرة منها – لا تتمكن من مواصلة التصدير بسبب التكاليف المترتبة على تلك الإجراءات، بينما تقوم الشركات الأخرى، والتي تبيع إنتاجها بالسوق المحلي بتحميل هذه التكلفة الإضافية على السعر النهائي للمستهلك.

لذا ينبغي حصر تلك الاشتراطات، وتقييم تأثيرها على الصادرات، وتوجيه مفاوضات الاتفاقيات التجارية في المستقبل نحو مزيد من التنسيق بشأنها والاعتراف المتبادل. كذلك، ينبغي الإشارة إلى أن الإجراءات الإدارية والفنية التي تتعرض لها الواردات المصرية تؤثر أيضًا بالسلب على الصادرات؛ نظرًا للاعتماد الكبير للإنتاج المحلي على الواردات من المواد الخام والمستلزمات الوسيطة. وعلى الرغم أن هذه العقبات يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الطلب على السلع المستوردة، إلا إنه لا ينبغي النظر إليها فقط من منظور العجز التجاري، وتأثيره على احتياطيات النقد الأجنبي بل يتعين إدراك تأثيراتها السلبية كعقبة أمام قدرة الشركات على المنافسة؛ حيث يسمح الاستيراد في كثير من الأحيان للشركات بالحصول على المعدات والسلع الوسيطة ذات الجودة الأفضل أو بتكلفة أقل، كما يتيح لها اكتساب المعرفة بالمنتجات العالمية الجديدة.

لذا فإن العبء الإداري والمالي الواقع على الشركات نتيجة لتلك المعوقات يعد مرتفعًا للغاية، وينشأ هذا العبء بشكل أساسي من تعقد وطول الوقت المستغرق لاستخراج الوثائق المطلوبة، وارتفاع تكلفة إجراءات التخليص الجمركي، وغياب المعلومات، وعدم وضوح اللوائح الفنية المتعلقة بالسلع المستوردة والمصدرة مما يمنح المسؤولين التنفيذيين القدرة على المساومة في منح الموافقات والتراخيص. كما يسهم الافتقار إلى المعالجة الإلكترونية في عمليات التخليص الجمركي في تأخير الإجراءات ويفسح المجال لاتخاذ قرارات تقديرية، ويفتح الباب أمام الفساد. ومن المهم التنويه إلى أن تعدد الهيئات المشاركة في هذه العملية يزيد من تعقيدها؛ حيث تتطلب الإجراءات تدخل العديد من الجهات؛ كمصلحة الجمارك، وسلطات الموانئ، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والأجهزة الأمنية، وغيرها.

كما تمثل قيود البنية التحتية تحديات إضافية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمنشآت التخزين والتبريد والاختبار، المحدودة أو غير المناسبة. وقد كان من أثر كل تلك الصعوبات أن جاء تقييم مصر متأخرًا في مؤشر التجارة عبر الحدود الذي يصدره البنك الدولي؛ حيث احتلت المرتبة رقم ١٧١ من بين ١٨٩ دولة في عام ٢٠١٨، كما تظهر تقديراتها تدهورًا واضحًا بمرور الوقت، وهو ما يضع مصر في مركز متراجع خاصة عند مقارنتها ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغيرها من البلدان المنتمية لنفس الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط.

٣ – المجموعة الثالثة من معوقات التصدير؛ تتمثل في قلة وسائل الربط المكاني بالأسواق العالمية، وضعف مرافق النقل المحلية، والتي تمنع مصر من الاستفادة المثلى من موقعها الجغرافي المتميز، وقربها من العديد من الأسواق الإقليمية والعالمية. ويشير مفهوم الربط في أبسط تعريفاته إلى البنية التحتية والخدمات اللوجستية التي تتيح للبضائع الانتقال من مناطق الإنتاج إلى وجهتها النهائية ومنافذ التصدير، كما تمكن البضائع الواردة من الخارج من الانتقال بسهولة من الموانئ إلى نقطة الوصول النهائية داخل البلاد. وفيما يخص قنوات النقل الداخلية، فإن جميع السلع تقريبًا يتم نقلها بوسائل النقل البري، بينما تظل السكك الحديدية في الغالب مخصصة لنقل الركاب، ويظل إسهامها في نقل البضائع من الصادرات والواردات لا يُذكر.

كذلك، فإن النقل النهري عبر النيل لا يزال غير مستغل إلى حد كبير. أما بالنسبة للخدمات اللوجستية الخاصة بالتجارة، فإن أداء مصر في هذا المجال يضعها في المرتبة رقم ٦٧ على مستوى العالم من بين ١٦٠ بلدًا مُدرج في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، كما سجلت مصر في العام ٢٠١٨ تدهورًا عن السنوات السابقة في جميع مكونات المؤشر. ويساهم مؤشر الخدمات اللوجستية في تقديم لمحة عن الأداء اللوجستي للبلدان بما في ذلك معلومات عن الوقت، والتكلفة، وجودة البنية التحتية، وأداء الخدمات الأساسية، وسهولة إجراءات التخليص التجاري. ومن بين المكونات الستة للمؤشر، فإن مصر تعاني بشكل أخص من مشكلات في الجمارك، والتتبع، والتعقب، والشحنات الدولية. لذا، فإن تعزيز قنوات الربط المختلفة ودعمها بالخدمات اللوجستية التي تتسم بالكفاءة ستمكنها من نقل البضائع بصورة أكثر سهولة، وتقلل من التكلفة والفاقد، مما يعزز التجارة، وينعكس إيجابًا على نمو النشاط الاقتصادي، وفرص العمل.

ثانيًا– إرساء قواعد المنافسة وتوفير فرص متكافئة للشركات:

وإذا ما انتقلنا إلى المحور الثاني الذي ينبغي العمل عليه في الفترة القادمة، فهو يتعلق بأهمية إرساء قواعد عادلة وشفافة للمنافسة لما لها من تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي المستدام؛ وذلك من خلال دفع الاستثمارات وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وخلق فرص العمل. كما أن المنافسة تعمل كآلية فعالة لتسهيل ظهور شركات جديدة ولدفع الشركات القائمة على العمل بشكل أكثر كفاءة

للحفاظ على استمرارها، مما يصب في النهاية في صالح المستهلك والاقتصاد بشكل عام. لذا فإن الوصول إلى إطار أكثر فعالية لسياسة المنافسة في مصر يعد من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في الفترة القادمة.

ويعتمد هذا الإطار الفعال على ثلاث ركائز أساسية تتكامل فيما بينها وتشمل؛ اللوائح والقوانين الداعمة للمنافسة، والتطبيق الفعال لقانون المنافسة على نطاق الاقتصاد ككل، كما تتضمن أيضًا التدابير التي تضمن الحياد التنافسي بين الشركات بحيث تواجه نفس مجموعة القواعد بغض النظر عن ملكيتها لأي من القطاعين العام أو الخاص أو بين الشركات المختلفة داخل نفس القطاع. حيث إن الافتقار إلى قواعد وظروف متكافئة للنشاط الاقتصادي، والإجراءات الإدارية، والمعاملات الضريبية، والحصول على التمويل، وغيرها يؤثر سلبًا على كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية. بالإضافة إلى أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة فيما يخص الإصلاحات الإدارية، ويمكن توضيح تلك الركائز على النحو التالي:

١ - **الركيزة الأولى**؛ تتمثل في الإطار التشريعي؛ حيث كان صدور قانون المنافسة في مصر عام ٢٠٠٥، إلى جانب إنشاء جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بمثابة خطوات أولية نحو تطبيق قواعد المنافسة الحرة. كما تم تعزيز صلاحيات الجهاز من خلال التعديلات التي أدخلت على القانون عام ٢٠١٤. وتنطبق أحكام القانون على جميع القطاعات، والأشخاص، والكيانات الاقتصادية بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة. لكنه على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه قواعد المنافسة في دعم تنمية القطاع الخاص، إلا إن درجة المنافسة في الأسواق المصرية لا تزال ضعيفة؛ حيث تحتل مصر المرتبة رقم ٨٨ من أصل ١٣٧ دولة من حيث درجة المنافسة المحلية، وتحتل المرتبة رقم ١١٥ في مؤشر سياسات مكافحة الاحتكار. وتشير الدراسات الاستقصائية المتعلقة بمخاطر الأعمال إلى أن وجود مجموعات المصالح، والممارسات غير العادلة في مصر يعد من أعلى المخاطر المتعلقة بقواعد المنافسة بالنسبة للشركات، مما يضر بحوافز الاستثمار.

٢ - **الركيزة الثانية**؛ تتمثل في ضرورة الإشارة إلى الدور الهام للدولة في العمل على خلق بيئة تنافسية سليمة ومشجعة؛ وذلك بصفتها صانع للسياسات العامة، وأيضًا لدورها المحوري في خلق مناخ جاذب للأعمال، بالإضافة لدورها التنظيمي في بعض القطاعات الهامة مثل؛ قطاعي الطاقة، والاتصالات. حيث إن قيام الدولة بتلك الأدوار الهامة بكفاءة وفاعلية يفسح المجال للقطاع الخاص لكي يستثمر وينمو كما يحد من الاحتياج إلى مشاركتها كفاعل اقتصادي، ومن ثم يسمح بتوجيه مواردها إلى القطاعات الاستراتيجية، والاجتماعية، والحيوية.

٣ - **الركيزة الثالثة**؛ تتمثل في أهمية الإشارة إلى دور الدولة المحوري في القيام بالإصلاحات الإدارية في المجالات الرئيسية بما في ذلك الخدمات الحكومية، والجمارك، والضرائب، والتأمين الاجتماعي، وهو ما ينعكس إيجابًا على الاستثمار، والنمو الاقتصادي بشكلٍ عام.

ثالثًا- الاستثمار في رأس المال البشري:

فإن المحور الثالث من أولويات الإصلاح في الفترة القادمة ينبغي أن يركز على الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الهدف الأهم الذي لا تستقيم بدونه أي إصلاحات أخرى. ويبدأ ذلك الاهتمام بزيادة الإنفاق العام على الصحة والتعليم والبحث العلمي والتدريب المهني. فبالنسبة للإنفاق على قطاعي التعليم والصحة ـ على سبيل المثال ـ يعد منخفضًا مقارنة بالاحتياجات، ومقارنة بالبلدان الأخرى. لذا، فمن الممكن استخدام جزء من الوفورات المالية المتحققة من خفض الإنفاق على دعم الطاقة، وزيادة الإيرادات الضريبية في زيادة الإنفاق على هذين القطاعين تحديدًا. ويمكن التنويه إلى إنه على الرغم من أهمية زيادة الموارد المخصصة لدعم رأس المال البشري، إلا إنه يجب الانتباه إلى أن مجرد زيادة الإنفاق على التعليم، والصحة - مع إنه إجراء ضروري - إلا إنه غير كاف لتحقيق النتيجة المرجوة، ولن يسهم وحده في النهوض بشكل ملموس بمستوى الخدمة المقدمة.

فعملية تحديد المخصصات في الموازنة العامة للدولة تتم على أساس المخصصات التاريخية؛ حيث يعاني القطاعان — التعليم والصحة - أيضًا من عدم الكفاءة في تخصيص الموارد، وغياب المقاييس التي يتم على أساسها تخصيص الأموال، وكذلك معايير المساءلة. فبالنسبة لقطاع التعليم، فعلى الرغم من شروع الحكومة المصرية بالفعل في تنفيذ إصلاح كبير في قطاع التعليم منذ عام ٢٠١٨، إلا إن الاستراتيجية الأساسية للإصلاح يجب أن تضمن تخصيص الموارد بطريقة تهدف إلى تحسين نتائج التعليم والتعلم. فإذا لم يتحقق ذلك، فإن سوق العمل سيظل يعاني من عدم ملاءمة المهارات لمتطلبات سوق العمل.

وإجمالًا لما سبق يمكن القول إن طريق الإصلاح مازال طويلًا، وشاقًا ويحتاج إلى الاستمرارية. خاصة وأن الافتقار إلى الإصلاحات في المجالات الثلاثة التي سبق الإشارة إليها، على مدار فترات زمنية طويلة، قد تسبب في الحد من قدرة مصر على الاستغلال الكامل لإمكاناتها الاقتصادية. ومن ثم فإن الانتقال إلى مرحلة الإصلاحات الهيكلية يعد رهن الحفاظ على استقرار التوازنات الكلية، وتحقيق الاستدامة المالية كشرط أساسي لظهور ثمار الإصلاح.

برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة: إمكانات وآفاق

أ.د. رانيا المشاط

وزيرة السياحة

ترتكز برامج الإصلاح الاقتصادي على ثلاثة محاور رئيسية، وهي؛ الإصلاح النقدي، والإصلاح المالي، والإصلاح الهيكلي، والتي تلجأ الدول إلى صياغتها عندما تواجه اختلالات اقتصادية، وتأتي الإصلاحات النقدية والمالية على مستوى الاقتصاد الكلي، بينما يصاغ الإصلاح الهيكلي على المستوى القطاعي؛ حيث إن لكل قطاع خصوصيته المؤسسية والتشريعية، ولقد أصبحت الإصلاحات الهيكلية ضرورة ملحة لمواجهة التحولات الجذرية التي طرأت مؤخرًا على الاقتصاد العالمي من إجراءات حمائية، وسياسات تجارية انغلاقية. وتعود أهمية الإصلاح الهيكلي في القطاعات المختلفة إلى إسهامه في إزالة العقبات التي تقف حائلًا دون إطلاق الطاقات الكامنة بأي قطاع، مما يضع الدول على مسار تنمية مستدامة، لكنه دائمًا يعد الأصعب والأطول في تحقيقه، كما يستدعي نجاح برامج الإصلاح الهيكلي صياغة إطار للسياسات العامة يتضمن إعلان الأهداف المرجوة، والإجراءات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، فضلًا عن أنه يتطلب توافق كافة الأطراف ذات الصلة، وإعلان ومتابعة إطار السياسات العامة بشفافية كاملة. وبالنسبة لمصر فقد أطلقت في عام ٢٠١٦ برنامجًا طموحًا للإصلاح الاقتصادي تضمن محاور نقدية ومالية، وتم وضعه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية أخرى؛ لمعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي، وتشجيع النمو الاحتوائي، وخلق فرص العمل.

ويعد قطاع السياحة في جمهورية مصر العربية من أهم القطاعات الاقتصادية وأسرعها نموًا حيث يمثل ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويتشابك مع العديد من الصناعات المكملة، ومن ثم فهو يسهم في توفير فرص عمل مباشرة (٢مليون فرصة) وغير مباشرة (٩ , ١ مليون فرصة)؛ وذلك بإجمالي ٤ مليون فرصة عمل تمثل حوالي ٦ , ١٢٪ من إجمالي القوى العاملة. مما يجعل صناعة السياحة قادرة على المساهمة في تعزيز النمو الاحتوائي، بما يتوافق مع الأهداف الأممية السبعة عشر.

(رسم توضيحي ١)

برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة:

لقد تعرض قطاع السياحة المصري خلال السنوات السابقة للعديد من الصدمات، واعتمدت صناعة القرار خلالها على سياسة رد الفعل، وليس اتخاذ سياسات وإجراءات استباقية تؤدي إلى إطلاق الطاقات الكامنة في القطاع؛ لذا عكفت وزارة السياحة على صياغة برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة منذ يناير ٢٠١٨ بالتعاون مع كافة الأطراف

ذات الصِّلة من الحكومة المصرية، والقطاع الخاص الذي يمثل ٩٨٪ من أنشطة القطاع، وقامت وزارة السياحة بتدشينه من مجلس النواب المصري في شهر نوفمبر ٢٠١٨.

وقد حرصت وزارة السياحة على أن يكون البرنامج إطارًا للسياسات العامة، بحيث يتضمن أهدافًا واضحة، وإجراءات لتنفيذها. وإعمالًا لمبدأ الشفافية والمتابعة قامت الوزارة بنشره باللغتين العربية والإنجليزية على موقع الوزارة، بالإضافة إلى نشر تقرير المتابعة رقم (١) لبرنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة في شهر سبتمبر ٢٠١٩.

ولأول مرة تضمن البرنامج رؤية شاملة توافق عليها القطاع السياحي بأكمله وهي؛ تحقيق تنمية سياحية مستدامة من خلال صياغة وتنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى رفع القدرة التنافسية لقطاع السياحة المصري، وتتماشى مع الاتجاهات العالمية، والتي ينبثق منها الهدف الأشمل لبرنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة وهو؛ توظيف واحد على الأقل من كل أسرة مصرية في قطاع السياحة والأنشطة المرتبطة به. وللسياحة القدرة على المساهمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الأهداف الأممية للتنمية المستدامة UN– Sustainable Development Goals، وقد أدرجت وزارة السياحة الأهداف السبعة عشر ضمن محاور برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة، وعلى سبيل المثال وليس الحصر؛ الهدف رقم(٥) المساواة بين الجنسين، والهدف رقم (٧) الطاقة المستدامة والحديثة والموثوقة، والهدف رقم (٨) العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف رقم(٩) الصناعة والابتكار، والهدف رقم(١٢) الاستهلاك والإنتاج المسئولان، والهدف رقم(١٤) الحياة تحت الماء، والهدف رقم(١٧) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

(رسم توضيحي ٢)

ويرتكز برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة على خمسة محاور رئيسية، وهي؛ الإصلاح المؤسسي، والإصلاح التشريعي، وتحديث آليات الترويج والتنشيط، وتطوير البنية التحتية والاستثمار، ومواكبة الاتجاهات الحديثة عالميًا، وقامت الوزارة بوضع مصفوفة تنفيذية لتحقيق الأهداف الموضوعة لكل محور من المحاور الخمسة؛ وذلك بالتنسيق مع الوزارات المختلفة، ومع القطاع الخاص.

(رسم توضيحي ٣)

وقد حظي برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة بدعم كل من؛ القيادة السياسية، والحكومة، وقامت منظمة السياحة العالمية بإهداء الرئيس عبدالفتاح السيسي درعًا من المنظمة؛ تقديرًا منها لدعمه الفعال للسياحة من خلال إطلاق برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة، وإسهامه في استراتيجية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في مارس ٢٠١٩.

كما حصلت مصر على جائزة الريادة الدولية لعام ٢٠١٩ من المجلس الدولي للسياحة والسفر World Travel and Tourism Council، والتي تقدم تقديرًا لحكومات الدول على الجهد المبذول للنهوض بقطاع السياحة في بلادهم، وصياغة السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية السياحية، مما يهيئ بيئة العمل التي تدفع القطاع الخاص لمزيد من العمل والاستثمار، وقامت العديد من المؤسسات الدولية الكبرى بالإشادة ببرنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة، وتقديمه كنموذج يحتذى به في الدول الأخرى.

وبالنسبة لأهمية قطاع السياحة في الاقتصاد العالمي، فإنه يحتل أهمية كبيرة عالميًا لدوره في دعم اقتصاديات الدول؛ حيث تجاوز النمو في قطاع السياحة معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وبلغ معدل النمو في قطاع السياحة ٣,٩٪ عام ٢٠١٨، بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٣,٢٪ لنفس العام وفقًا لمنظمة السياحة العالمية، وحققت حركة السياحة والسفر الدولي نموًا سنويًا متزايدًا تخطى المتوسط التاريخي في عام ٢٠١٨؛ وذلك على خلفية الزيادة المتنامية في حركة السفر للطبقات الوسطى في الأسواق الناشئة، فضلاً عن التقدم التكنولوجي والتنافسية السعرية، بالإضافة إلى رفع قيود تأشيرات الدخول للعديد من المقاصد السياحية حول العالم.

(رسم توضيحي ٤)

وتشير البيانات الصادرة عن منظمة السياحة العالمية إلى زيادة بلغت ٦٪ في حركة المسافرين الدوليين لتبلغ ١,٤ مليار دولار أمريكي، كما حققت الصادرات السياحية حول العالم ما يقرب من ١,٧ تريليون دولار أمريكي للسنة السابعة على التوالي بنمو قدره حوالي ٤٪، وهو ما يعد أعلى من نمو صادرات البضائع عالميًا، والذي سجل ٣٪ فقط، واستعاد نمو تدفقات السياحة الوافدة دوليًا وتيرته؛ حيث سجلت تلك التدفقات زيادة قدرها حوالي ٤٪ خلال الربع الأول لعام ٢٠١٩ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، فضلًا عن ذلك تُعد السياحة صناعة خدمية تشكل ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتمثل السياحة ٧٪ من صادرات العالم بإجمالي حوالي ١,٤ تريليون دولار من الصادرات لعام ٢٠١٨، فضلًا عن أنها تمثل ٣٠٪ من الصادرات الخدمية عالميًا، بالإضافة إلى أنها توفر ١ من كل ١٠ فرص عمل حول العالم، وفقًا لما أوردته تقارير المجلس الدولي للسياحة والسفر.

كما سبق وأشرنا فإن الإصلاح الهيكلي يكون دائمًا هو الأصعب والأطول في تحقيقه، لكنه في النهاية يضع الدول على مسار تنمية مستدامة، ويزيل العقبات التي تقف حائلًا أمام إطلاق الطاقات الكامنة بأي قطاع، وهذا ما تقوم به وزارة السياحة، لتساهم في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ من خلال واحد من أهم القطاعات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، وفيما يلي نستعرض أهم محاور برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة.

المحور الأول- الإصلاح المؤسسي:

يشمل هذا المحور عدة ملفات عمل تأتي في مقدمتها الهيكلة الإدارية، والتي تهدف إلى تطوير وتحديث منظومة العمل بما يحقق الكفاءة والجودة المطلوبة، والتي تتماشى مع التطوير المأمول لقطاع السياحة، ورفع كفاءة العنصر البشري الذي تسعى الوزارة من خلاله إلى بناء عنصر بشري مؤهل لخدمة قطاع السياحة عبر التدريب الفني والمهني المؤسسي، فضلاً عن برامج تحفيز الطيران التي تقوم الوزارة من خلالها بإطلاق، والإشراف على برامج مختلفة تساهم في نمو حركة السياحة الوافدة بشكل مستدام، والقضاء على انخفاض التنافسية السعرية أسوة بالمقاصد السياحية المنافسة، هذا إلى جانب ملف العلاقات الدولية الذي يعيد صياغة وتطوير العلاقات مع المؤسسات الدولية والاستعانة بالخبرات الدولية، بالإضافة إلى تطوير الإحصاءات السياحية -الحسابات الفرعية- التي تقوم بتوصيف وقياس مكونات وهيكل النشاط السياحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني لتوفير قاعدة بيانات سياحية شاملة وتفصيلية.

وفيما يخص الاستثمار في العنصر البشرى ورفع كفاءة العاملين بالقطاع، وهو ما نطلق عليه (تحسينSoftware)؛ وذلك من خلال التدريب الفني، والمهني، والمؤسسي لتعزيز مستوى الخدمة السياحية المقدمة فقد نجحت مساعي وزارة السياحة في إتمام تدريب عدد من العاملين بالفنادق، ومديرو الأقسام، ومديرو الفنادق في مجالات؛ الصحة، وسلامة الغذاء، والتجهيز والتحضير، والأغذية والمشروبات، والإنقاذ والإسعافات الأولية، والإشراف الداخلي، والمكاتب الأمامية، وفنون الطهو، كما تم تدريب عدد من مدربي ومرشدي الغوص، والسنوركل، والمديرين الفنيين لمراكز الغوص واليخوت وأطقم يخوت السفاري في مجالات التوعية البيئية والتوعية بالتعامل مع أسماك القرش.

أما فيما يخص ربط المناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل، والعمل على تطبيق أخلاقيات السياحة بهدف رفع الوعي السياحي للأجيال القادمة، فقد أنجزت وزارة السياحة مراجعة جميع المناهج الدراسية بمدارس التعليم الفني والفندقي والسياحي بالتعاون مع مشروع تطوير التعليم الفني والاتحاد المصري للغرف السياحية؛ حيث يتم حاليًا الانتهاء من تحديث مناهج التعليم الفني السياحي بالتعاون مع مشروع تطوير التعليم وممثلي القطاع الخاص من الغرف السياحية المختصة، بالإضافة إلى إدراج المدارس السياحية الفنية ضمن منظومة المدارس التكنولوجية التابعة للوزارة بمشاركة القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بأخلاقيات السياحة فقد تم إعداد بروتوكول تعاون بين وزارة السياحة ووزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني لتنمية الوعي السياحي المجتمعي من خلال إدراج مادة عن أخلاقيات السياحة لغرس تلك القيم في طلبة المدارس في مراحل التعليم الأساسي، وأيضًا من خلال تدشين مسابقات فنية متنوعة بين الطلاب يكتسبون من خلالها مهارات وفنون التعامل مع السائحين لخلق جيل لديه الوعي بأهمية السياحة؛ وذلك في ضوء الميثاق العالمي لأخلاقيات السياحة الذي أقرته منظمة السياحة العالمية.

(رسم توضيحي ٥)

وبالنسبة لإعادة صياغة وتطوير العلاقات مع المؤسسات الدولية، والاستعانة بالخبرات الدولية فقد اتخذت وزارة السياحة خطوات تنفيذية بهدف تحقيق محاور الإصلاح بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية؛ حيث ركزت وزارة السياحة على التواصل الدائم والفعال، والتنسيق المستمر مع منظمة السياحة العالمية، والمجلس الدولي للسياحة والسفر، ومنتدى الاقتصاد العالمي، ومؤسسة التمويل الدولية، إلى جانب منظمة التجارة العالمية؛ وذلك لتبادل الخبرات والتعاون في مجالات التنمية السياحية المستدامة، وهو ما يعتبر أحد محاور برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة في مصر.

وتجدر الإشارة إلى إن الشراكة من أجل التنمية تعد حجر الزاوية التي يمكن من خلالها إطلاق إمكانيات السياحة كمحفز للتنمية المستدامة، وعلى الرغم من أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد العالمي كما تطرقنا من قبل إلا إن نصيب هذا القطاع في تقارير ومناقشات المؤسسات الدولية مع الدول الأعضاء لا يتعدى سوى سطر في جداول ميزان المدفوعات، هذا ولم يتجاوز نصيب المساعدات الإنمائية الرسمية لقطاع السياحة في التمويل عالميًا أكثر من ٠,٠٩٪ في الفترة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٧، وهو ما يعد متواضعًا للغاية مقارنة بأهمية القطاع ومساهمته في الاقتصاد العالمي، وفي هذا الصدد، تتعاون وزارة السياحة المصرية، وتنسق مع منظمة السياحة العالمية ومؤسسات التمويل الدولية لبناء منصات حوار محلية ودولية لتعزيز تأثير قطاع السياحة على النمو الاقتصادي محليًا ودوليًا، وخلق فرص عمل وفقًا لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

وقد قامت وزارة السياحة بنقل هذه الرسالة إلى اجتماعات في صندوق النقد الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية، نوقش فيها أهمية قطاع السياحة، وضرورة تطبيق أطر السياسات العامة على الصعيدين المحلي والدولي؛ لزيادة القدرة التنافسية لقطاع السياحة، وتحقيق مكاسب في النمو الاقتصادي والتوظيف.

المحور الثاني- الإصلاح التشريعي:

عانى القطاع الخاص فيما سبق من عدم وجود قوى منتخبة وممثلة له؛ نظرًا لغياب مجالس إدارات منتخبة، على الرغم من إنه يمثل حوالي ٩٨٪ من قطاع السياحة المصري.

وفي هذا الصدد، اتخذت وزارة السياحة الإجراءات التنفيذية اللازمة لعقد انتخابات مجالس إدارة الغرف السياحية واتحاداتها، وهي تمثل الخطوة الأولى للإصلاح التشريعي، وفي إطار الوصول إلى صيغة نهائية توافقية للتعديلات اللازمة على اللائحة تم إصدار القرار رقم (٥٢٠) بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام اللائحة المشتركة للغرف السياحية واتحادها؛ حيث تغلب الطرفان فيها على المواد الخلافية التي كانت تحول دون إتمام نجاح العملية الانتخابية، ثم تم إصدار قرار وزاري بشأن الدعوة لانتخابات مجالس إدارات الغرف السياحية ومندوبيتها لدى الاتحاد المصري للغرف السياحية؛ حيث تم عقد الانتخابات لأول مرة منذ خمس سنوات بنجاح.

أما فيما يخص الإصلاح التشريعي لقطاع السياحة، فإن وزارة السياحة تعكف في الوقت الراهن على الوقوف على التفاصيل الخاصة بالقوانين واللوائح المنظمة للقطاع، وإعداد المسودات القانونية اللازمة والتباحث بشأنها، على أن تأخذ في الاعتبار المعايير العالمية للقوانين المنظمة للسياحة، وفي هذا الصدد فقد تم التواصل مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة السياحة العالمية؛ لبحث مساهمتها الفنية في إنجاز مسودات قانون السياحة المصرية.

المحور الثالث- الترويج والتنشيط:

تسعى وزارة السياحة لتنويع منصات الترويج وتحديث آليات التسويق لمصر؛ لتقديمها بصورة معاصرة وغير

نمطية، وقد أعلنت وزارة السياحة عن تفاصيل الشراكات الدولية التي قامت الوزارة بالتعاقد عليها مع مؤسسات ترويج وتسويق عالمية متخصصة في مجالات متعددة لتكتمل عناصر محور الترويج والتنشيط، وتتضمن هذه المؤسسات؛ شركة Beautiful Destination العالمية، وشبكة CNN العالمية، وشركة Ctrip الصينية، ومؤسسة Discovery العالمية، ومجموعة إكسبيديا Expedia العالمية، وشركة Isobar؛ حيث إن إضافة الشراكة مع الشركة الصينية من شأنه زيادة التدفقات السياحية من الصين، والتي تعتبر أكبر مصدري السياحة في العالم.

(رسم توضيحي ٦)

ويساهم إقامة شراكات متعددة للترويج لمصر بصورة جديدة في تحقيق المزيد من المرونة من خلال الاستعانة بالتقنيات، والأساليب التسويقية الحديثة، وتطويع المحتوى التسويقي؛ ليتلاءم مع كل سوق سياحي على حدة، ويساهم في فتح أسواق سياحية جديدة، ويجعل الحملات الترويجية أكثر فاعلية في الأسواق المستهدفة.

وتتضمن الحملة الترويجية لمصر ثلاثة عناصر رئيسية، وهي؛ إلقاء الضوء على الشعب المصري People-to-People لإبراز ما يتمتع به من حسن الاستقبال، وكرم الضيافة، والترويج لكل مقصد سياحي على حدة Branding by Destination؛ لإبراز ما تتمتع به مصر من تنوع في مقاصدها السياحية الفريدة، إلى جانب الترويج لافتتاح المتحف المصري الكبير GEM 2020. وتستهدف وزارة السياحة من إقامة الشراكات السالف ذكرها جذب شرائح مختلفة من السائحين، ورفع القدرة التنافسية لقطاع السياحة المصري، وتنفيذ عناصر الحملة الترويجية.

وفي إطار حرص الوزارة على انتهاج آليات الترويج الحديثة واستخدام منصات التواصل الاجتماعي بحرفية، وبشكل مستمر كونها الأكثر انتشارًا، و تفاعلًا مع الشرائح المختلفة للسائحين والمسافرين، فقد استضافت وزارة السياحة عددًا من المدونين والمؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي والمتخصصين في السياحة والسفر من مختلف قارات العالم في زيارة إلى مصر لمدة أسبوع لنشر الصور والكتابة عنها على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بهم، والتي يتابعها الملايين.

وفي مجال المعارض السياحية الدولية ركزت الوزارة على تحسين التواجد في المعارض الدولية للاستفادة القصوى من فرصها الترويجية مع التركيز على الكيف، وليس الكم . كذلك تم استخدام فنون التكنولوجيا التفاعلية، والمنصات الرقمية في تصميم الأجنحة المصرية بالتوافق مع اتجاهات التسويق الدولية، وشملت تكنولوجيات العرض، والتفاعل المستخدمة لأول مرة كلًا من؛ تكنولوجيا الهولوجرام، والشاشات التفاعلية، والواقع الافتراضي، والواقع المدمج؛ وذلك بهدف إبراز مصر كدولة حيوية، ومعاصرة. وتم ايضا توحيد الرسائل الترويجية المطلوب توصيلها للخارج، ونشر الأخبار الإيجابية من خلال وسائل الإعلام الدولية. وقد تم تحديد الرسائل بناء على الأولويات الترويجية، وعلى الفهم العلمي للتغيرات في الصورة الذهنية عند السائحين عن مصر في كل سوق على حدة.

المحور الرابع- البنية التحتية والاستثمار:

أعلنت وزارة السياحة عن المعايير الجديدة لتصنيف الفنادق المصرية New Hospitality Criteria، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٦؛ وذلك بعد تحديثها بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية وغرفة المنشآت الفندقية، ووضعت الوزارة نصب أعينها رفع كفاءة البنية التحتية (تحسين Hardware) للمنشآت السياحية، وخاصة الفندقية لتنافس مثيلاتها العالمية.

وفي إطار التنمية المستدامة واستغلال المقومات السياحية وتلبية احتياجات السوق ومتطلبات السائحين فقد تم لأول مرة إضافة أنماط سياحية جديدة للإقامة؛ وذلك في ضوء التغيرات التي طرأت على صناعة السياحة عالميًا والطلب المتزايد على مثل هذه الأنماط والمتمثلة في الذهبيات، والفنادق البيئية والمعروفة باسم، Eco lodges ، والشقق الفندقية Apartment Hotels ، والبوتيك أوتيل، فضلاً عن أنه تم أيضًا تحديث المعايير السابقة لأنماط الفنادق الثابتة، والمنتجعات والفنادق العائمة، والفنادق التراثية والمعروفة بـ Heritage Hotels، والمخيمات التي شملت إضافة معايير

لمخيمات السفاري، مع مراعاة البعد البيئي ومعايير الفنادق الخضراء واستخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة بما يساهم في الحفاظ على البيئة وحماية الموروثات الطبيعية والتراثية.

إن أهمية هذه المعايير تكمن في أن تطبيقها سوف يعزز من تنافسية القيمة السعرية للإقامة بالفنادق؛ حيث يُعتبر تميز الفندق، وجودة الخدمة المقدمة به عاملًا أساسيًا في استمتاع السائح بزيارته وتشجيعه على تكرارها، بعد أن كانت تقتصر فقط على المكونات الثابتة بالفندق دون النظر إلى أسلوب الخدمة المقدمة أو مراعاة المعايير البيئية والصحية، وبالتالي فإن تطبيق معايير جديدة لتتماشى مع المعايير العالمية كان ضرورة ملحة، خاصة وأن قطاع السياحة عالميًا في تطور مستمر، ويتعين العمل على مواكبة هذه المتغيرات.

ويمكن التنويه إلى الشكر الذي قدمه أمين عام منظمة السياحة العالمية إلى مصر، بفضل إنجازها في هذا الملف، فضلاً عن تبنيها والتزامها نحو قيم المنظمة وما تقوم به الوزارة مع منظمة السياحة العالمية، مؤكدًا على أن مصر استطاعت دفع قطاع السياحة في السنوات الأخيرة لمواجهة الصعوبات الكثيرة التي واجهها بتطبيق الأفكار المبتكرة، ودعم ريادة الأعمال؛ موضحًا أن مصر لم تشهد زيادة في أعداد السائحين الوافدين فحسب، ولكن القطاع أصبح أكثر استدامة، وشمولاً، ومثالاً يُحتذى به للعديد من الدول الأخرى.

أما فيما يتعلق بالضرائب العقارية على المنشآت الفندقية فإنه لأول مرة منذ صدور قانون الضرائب العقارية في عام ٢٠٠٩ يتم الوصول إلى اتفاق لحل أزمة الضرائب العقارية على المنشآت الفندقية؛ حيث تم توقيع بروتوكول تعاون بين وزارتي السياحة والمالية بشأن تحديد معايير تقييم المنشآت الفندقية، والذي بمقتضاه يتم تحصيل الضريبة العقارية عن المنشآت الفندقية والسياحية في مصر.

المحور الخامس - مواكبة متغيرات صناعة السياحة عالميًا:

تسعى وزارة السياحة للترويج لمصر كمقصد سياحي يراعي معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية المعترف بها عالميًا لتلبية الطلب المستقبلي على منتجات وخدمات السياحة المستدامة، وفي هذا الصدد، تم التوسع في شبكة الفنادق المصرية الحاصلة على «شهادة فندق النجمة الخضراء» وهي إحدى الشهادات التي تطبق المعايير الدولية للسياحة المستدامة لرفع الطاقة الإيوائية للفنادق الخضراء إلى ١٠٪ من إجمالي الطاقة الإيوائية لمصر، فخلال العام المنصرم ٢٠١٨/٢٠١٧ بلغ عدد الفنادق الحاصلة على الشهادة ٧٤ فندقًا (١٨,٨٧٤غرفة فندقية)، وقد تم التخطيط لإضافة ٨ فنادق خلال العام ٢٠١٨/ ٢٠١٩؛ أي بمعدل فندقين كل ثلاثة أشهر، وبالفعل بنهاية شهر يونيو ٢٠١٩ بلغ عدد الفنادق الحاصلة على الشهادة ٨٠ فندقًا (حوالي ٢٢,٠٠٠ غرفة فندقية) تمثل ١٠ ٪ من إجمالي الطاقة الإيوائية لمصر.

كما تتعاون وزارة السياحة مع وزارة البيئة من أجل التوسع في أنشطة السياحة البيئية، وكذلك إدماج التنوع البيولوجي في القطاع السياحي من خلال وضع ضوابط واشتراطات لتصاريح مزاولة النشاط السياحي التجاري داخل مناطق المحميات الطبيعية، وآليات مراعاة الاشتراطات البيئية في الأنشطة السياحية، وإيجاد آلية لعمل رقابة مشتركة بين الوزارتين للتأكد من عدم وجود أي سلوكيات أو ممارسات خاطئة في التعامل مع البيئة، وكذلك قامت وزارة السياحة بمراعاة إدراج الاشتراطات البيئية ضمن منظومة تحديث معايير تصنيف الفنادق المصرية (Hotel Classification).

إضافة إلى ذلك يتم التعاون والتنسيق من جانب الوزارتين مع محافظة جنوب سيناء لتنفيذ مشروع تحويل مدينة شرم الشيخ إلى مدينة خضراء بتمويل من مرفق البيئة العالمي، وينفذه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٦)، ويتناول المشروع تنفيذ حزمة من الأنشطة البيئية في نطاق مدينة شرم الشيخ في عدد من المجالات، وهي؛ إدارة المخلفات الصلبة والسائلة، وترشيد استخدام المياه، وتحسين كفاءة الطاقة والتوسع في استخدام أنظمة الطاقة الجديدة والمتجددة، والحفاظ على البيئة البحرية والشعاب المرجانية، وتطبيقات النقل المستدام.

ويتم التعاون المشترك مع وزارة البيئة في إطار رؤية وزارة السياحة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها منظمة السياحة العالمية؛ حيث شاركت الوزارة في إعلان محمية رأس محمد ووادي الحيتان ضمن القائمة الخضراء لأول مرة، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والحفاظ على البيئة ومواردها International Union for Conservation of Nature (IUCN)، وفي هذا الصدد يتم التعاون للحفاظ على أصول المحميات المصرية، وتشهد الفترة المقبلة مزيدًا من التعاون والعمل بين الوزارتين للترويج للسياحة البيئية، والحفاظ على المحميات الموجودة بمصر وتطويرها، والتأكيد على تطبيق المعايير الدولية للاستدامة في جميع الأماكن السياحية المصرية للحفاظ على الثورة الطبيعية.

أما فيما يتعلق بتمكين المرأة في قطاع السياحة والتأكيد على أن مشاركتها في قوة العمل يساهم في زيادة الإنتاجية، وينعكس على ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت الأبحاث المنشورة من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، فإن قطاع السياحة يعتبر أحد أهم

أدوات تمكين المرأة اقتصاديًا؛ حيث يوفر مجالات واسعة من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي تجذب عددًا كبيرًا من النساء، ورائدات الأعمال حول العالم.

وفي هذا الصدد أعلنت وزارة السياحة «ختم المساواة» Gender Equality Seal، والخطوات التي يجب على المنشآت السياحية المختلفة في مصر تطبيقها للحصول عليه، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يأتي في ضوء اهتمام الوزارة بزيادة أعداد الإناث العاملات بالقطاع. وتجدر الإشارة إلى أن مصر تعد هي الدولة الأولى على مستوى العالم التي تطلق «ختم المساواة» بقطاع السياحة.

كما قامت وزارة السياحة بتوقيع خطاب نوايا لتنفيذ مشروع «محفز سد الفجوة النوعية في مصر» Egypt's Closing the Gender Gap Accelerator ؛ وذلك بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة ومنتدى الاقتصاد العالمي، والذي يعد الأول من نوعه في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا؛ لتعزيز التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال القضاء على الفجوات النوعية بين الجنسين. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتشجيع المزيد من النساء لتقلد المناصب القيادية الاقتصادية، وسد الفجوات في الأجور، وسيساهم في تعزيز جهود مصر في مجال تمكين المرأة إقليميًا ودوليًا.

الخلاصة

استطعنا من خلال تنفيذ إجراءات تمت صياغتها في برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة أن نرفع تنافسية مصر في القطاع دوليًا؛ حيث حققت مصر رابع أعلى نمو في الأداء في مؤشر تنافسية السفر والسياحة، والأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقدمت من المركز رقم (٦٠) إلى المركز رقم (٥) في استراتيجية التسويق والترويج السياحي، وذلك وفقًا لتقرير منتدى الاقتصاد العالمي للتنافسية في السفر والسياحة لعام ٢٠١٩، مما كان له بالغ الأثر على تحسن الصورة الذهنية لمصر في الخارج، وقدرتها على زيادة أعداد السائحين الوافدين.

(رسم توضيحي ٧).

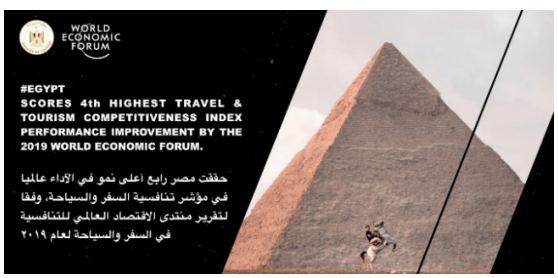

ويقيم هذا التقرير معايير تنافسية السفر والسياحة في ١٤٠ دولة حول العالم، ويأخذ في الاعتبار أطر السياسات العامة التي تضعها الدول، والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع السياحة، والتي تساهم بدورها في رفع القدرة التنافسية للدول، وجاء تقدم مصر في هذه المرتبة كنتيجة للنمو الملحوظ الذي حققته في ١١ محورًا من المحاور الأربعة عشر المكونة لمؤشر تنافسية السفر والسياحة، بالإضافة إلى تحسن أدائها في ٦ من هذه المحاور بمعدلات تفوق الـ ١٠ ٪، ويأتي ذلك تكليلًا لجهود مصر لتطوير القطاع.

(رسم توضيحي ٨)

ووفقًا لتقرير منتدى الاقتصاد العالمي للتنافسية في السفر والسياحة، فإن مصر تصدرت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يخص مؤشر الأمن والسلامة، والبنية التحتية والموانئ، والموارد الطبيعية، كما أشار التقرير إلى أن الحكومة المصرية تضع قطاع السياحة على رأس أولوياتها، والذي يقاس وفقًا لزيادة الإنفاق الحكومي على القطاع (والذي تقدمت فيه مصر من المركز ٢٢ إلى المركز ١٨).

فضلاً عن هذا فقد نشرت «Bloom Consulting» «بلوم كونسلتنج» شريك منتدى الاقتصاد العالمي والمتخصصة في تحليل وتقييم وتصنيف أداء «العلامة التجارية» للدول في تقريرها السنوي الأخير في شهر سبتمبر أن مصر جاءت في موقع الصدارة في التصنيف على مستوى أفريقيا؛ حيث احتلت المركز الأول للترويج لمقصد سياحي (العلامة التجارية — مصر)، وأسرد التقرير «يعتبر ما قامت به جمهورية مصر العربية في هذا الشأن قدوة يحتذى بها لدول في قارات أخرى، خاصة لقدرة مصر على الصمود وتغير الصورة الذهنية عن مقاصدها السياحية».

(رسم توضيحي ٩)

وأشار التقرير إلى أن مصر أظهرت أداءً متميزًا في عدد من الملفات الخاصة بالسياحة، وعلى رأسها الطلب الإليكتروني واستراتيجية الترويج، والمتحصلات من السياحة، والتواجد على منصات التواصل الاجتماعي؛ حيث حققت مصر التميز في الطلب الرقمي على المقصد، كما حصلت وزارة السياحة المصرية على تقييم(AAA) في استراتيجية الترويج للعلامة التجارية لمصر، ومقاصدها السياحية، والتي تعتبر أعلى درجات التصنيف.

وقد نال برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة الذي أطلقته الوزارة إشادات دولية عديدة، وعلى الرغم من أن الإصلاح الهيكلي يعد هو الأصعب والأطول في التنفيذ إلا إن الوزارة استطاعت في وقت وجيز تنفيذ محاور عديدة أعادت من خلالها المصداقية إلى السياحة المصرية خاصة أن أهداف التنمية المستدامة (UN-SDGs) متضمنة في برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة. (رسم توضيحي ٨، ٩، ١٠).

(رسم توضيحي ١٠)

وقد تصدرت السياحة المصرية كتابات اشهر المجلات والصحف العالمية التي أصبحت تتحدث بايجابية عن مقاصد مصر السياحة وتنوع وحداثة الأنشطة بها.

وقد انعكس تنفيذ محاور برنامج الاصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة على الإيرادات الدولارية من القطاع في ميزان المدفوعات التي سجلت أعلى إيرادات لها في تاريخ مصر لتسجل ١٢,٦ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة ٢٨٪عن العام السابق، متخطية الإيرادات في العام المالي ٢٠١٠/ ٢٠١١ الذي كان يعتبر عام الذروة[١].

(رسم توضيحي ١١)

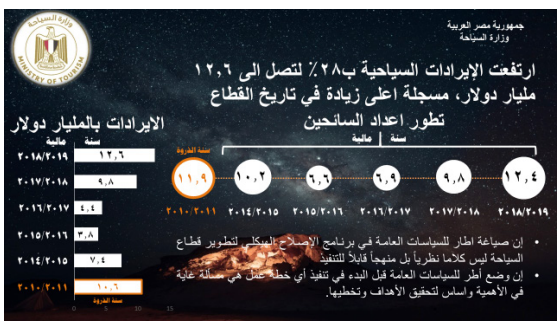

وختامًا أود أن أؤكد أن صياغة برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير قطاع السياحة لم يعد كلامًا نظريًا بل صار منهجًا قابلاً للتنفيذ في أي قطاع آخر؛ حيث إن وضع أطر للسياسات العامة قبل البدء في تنفيذ أي خطة عمل هي مسألة غاية في الأهمية وأساس لتحقيق الأهداف وتنفيذها. ونحن ملتزمون بالاستمرار في تنفيذ كافة المحاور التي تم وضعها لتحقيق التنمية المستدامة، ورفع تنافسية قطاع السياحة؛ لمواكبة المتغيرات الكثيرة والمتلاحقة عالميًا؛ وذلك في إطار علمي، وعملي، وعالمي.

١- شهدت السياحة المصرية طفرة وانتعاشة هائلة في عام ٢٠١٨؛ حيث أصبحت مصر الأسرع نموًا بين دول شمال أفريقيا بنسبة ١٦,٥٪، وهي أربعة أضعاف متوسط النمو العالمي البالغ ٣,٩ ٪ لنفس العام، وفقا لتقرير المجلس الدولي للسياحة والسفر عام ٢٠١٨- ٢٠١٩.

رؤية مصر ٢٠٣٠..تحديات المرحلة القادمة

د.هناء عبيد

رئيس تحرير مجلة الديمقراطية بالأهرام

يحتاج أي تخطيط طويل المدى إلى إطار مرجعي يستلهمه لتحديد أولوياته، وأهدافه المرحلية، وأدواته، ووسائل الحكم على نجاحه من عدمه. وقد تفاوت الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي منذ تراجع نموذج التخطيط المركزي، وسيادة آليات السوق الحر، حتى عودة الاهتمام بالتخطيط في السنوات الأخيرة، وإن اختلف شكل وآليات التخطيط الصاعدة. وبين النقيضين التقليديين؛ اقتصاد التخطيط المركزي، واقتصاد السوق الحر الذي يقتصر دور الدولة فيه على حده الأدنى، ارتبط نموذج الدولة التنموية في الخبرات الأسيوية الناجحة بدور واضح للدولة في تخطيط وتوجيه النشاط الاقتصادي، وبمكانة محورية لسياسات التنمية الصناعية، وما يصاحب ذلك من سياسات معاونة تخدم الهدف الأساسي. وتراوحت حزمة السياسات المعاونة في العديد من تلك النماذج، ما بين الإنفاق على التعليم والتدريب، والإنفاق على البحث العلمي والتطوير، وصولًا لسياسات مباشرة لتعزيز الصناعة الوطنية مثل؛ السياسات الائتمانية، وحوافز التصنيع والتصدير، وسياسات المشتريات الحكومية.

وقد تصاعد الاهتمام من جديد بالتخطيط الاقتصادي والتنموي خاصة في العقد الماضي. وترصد الدراسات تضاعف عدد الدول التي تملك خططًا اقتصادية من ٦٢ دولة عام ٢٠٠٦ إلى ١٣٤ دولة في ٢٠١٨؛ وذلك تزامنًا مع اعتماد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة للأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة عام ٢٠١٥، والتي حددت مجموعة من المبادئ التنموية هدفت إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، على رأسها؛ القضاء على الفقر والجوع، والاهتمام بالتعليم والصحة، والنمو الاقتصادي، والعمل اللائق، والحفاظ على البيئة، وتقليل اللامساواة الاجتماعية، وتعزيز مساواة النوع، فضلًا عن مجموعة الأهداف المرتبطة بالحفاظ على البيئة، والمياه، والطاقة النظيفة. وتسعى تلك الأهداف إلى مواجهة التحديات المستجدة التي ظهرت بقوة في العقدين الأخيرين، واستدعت وضعها موضع الأولوية على الأجندة الدولية، كما استدعت دورًا للدولة للتدخل في حلها لقصور آليات السوق الحرة عن علاجها فضلًا عن الاستمرار في إفرازها وتكريسها.

وبالتوازي مع الخطط الوطنية التي أقرتها معظم الدول استلهامًا لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وضعت العديد منها خططًا مرحلية (خمسية) يغلب عليها التخطيط القطاعي، والاهتمام بآليات تنفيذ وتمويل خطط التنمية.

في هذا الإطار صدرت «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠» لتعبر عن رؤية الدولة والمجتمع للمستقبل، ولأهداف وأولويات الأداء الاقتصادي والاجتماعي المرجو خلال العقد ونصف التالي على صدور الرؤية، والتي بدأ الإعداد لها منذ أبريل عام ٢٠١٤، أي قبل الإعلان عنها بعامين، وتم الإعلان عنها وتدشينها في فبراير ٢٠١٦.

وتتسم الرؤية بدرجة كبيرة من الشمول؛ حيث ضمت العديد من الأهداف الكبرى، وأدمجت بعد «العدالة»، والأهداف الاجتماعية، واستلهمت أهداف التنمية المستدامة في معظم محاورها. كما اتسمت الرؤية بدرجة عالية من الحساسية للأهداف الاجتماعية، وضمنتها معظم أهدافها الفرعية. وقد وضعت الرؤية سقفًا طموحًا من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في المديين المتوسط والطويل، وأدرجت هدف الرضاء العام بشكل مباشر ضمن عناصرها؛ حيث نصت على هدف تحسين موقع مصر على مقياس مؤشر

السعادة. كما حظيت الحساسية النوعية «الجندر»، ومتطلبات العدالة باهتمام معتبر في إطار الرؤية، فضلاً عن التركيز على الاستثمار البشري من خلال محوري التعليم والصحة، وهو ما يتوافق مع النصوص الدستورية المستحدثة بعد ثورة يناير، والتي تم النص عليها في دستور ٢٠١٤، ومع مبادئ الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وتضم الوثيقة ثلاثة أبعاد استراتيجية هي؛ التنمية الاقتصادية، والمحور الاجتماعي، والمحور البيئي، وينقسم كل منها إلى محاور فرعية. وتتسم العديد من هذه الأهداف بالطموح الشديد مقارنة بالإطار الزمني المنظور لتحقيقها، وبأوضاع الاقتصاد المصري وإمكاناته في نقطة الانطلاق التي بدأت منها الخطة، وبالنظر في بعضها لأوضاع الاقتصاد العالمي الذي يمثل السياق الحاكم لها خاصة فيما يخص مؤشرات النمو الاقتصادي. كذلك فإن معظم الأهداف تطغى عليها فكرة «المكانة»؛ حيث صيغت معظمها على نسق وصول مصر إلى الثلاثين دولة الأبرز في مؤشرات الأهداف المختلفة، وجاء ذلك على حساب تحديد أهداف أكثر معقولية وقابلية للتحقيق في إطارها الزمني. كما غاب عن الرؤية تحديد أولويات وسياسات واضحة لتحقيق هذه المكانة المرجوة، بل إن تحقيق بعض هذه الأهداف قد يكون متناقضًا مع غيرها مثل؛ هدف تقليص الإنفاق، وإمكانية تعارضه مع الأهداف ذات البعد الاجتماعي، وهو ما يؤكد مجددًا على ضرورة تحديد الأولويات بوضوح.

فمع حرص الاستراتيجية على الشمول والعموم، غاب عنها ما يمكن تسميته بمركز الثقل الذي يحدد هيراركية الأهداف، ويساعد على توجيه الخطط والجهود بدلًا من تشتتها، ويحسم التناقض بينها حال حدوثه، ويوضح البوصلة الأساسية التي من المفترض أن تعمل الخطط التنفيذية وفقًا لها.

أولًا- حصاد سريع لإنجاز المرحلة الأولى:

إذا تم تقييم المنجز وفقًا لاستراتيجية مصر ٢٠٣٠ من خلال مقارنة سريعة لتطور وضع مصر على المؤشرات التي حددتها الاستراتيجية كمعايير لقياس نجاحها في تحقيق الأهداف، يتبين أن العديد من هذه المؤشرات لم تحقق المستهدف مرحليًا، خاصة وأن عام ٢٠٢٠ هو عام تحقيق الأهداف المرحلية للاستراتيجية. بل إنه في بعض المؤشرات قد حدث انتكاس عن نقطة البداية، لعل أوضحها مؤشر الفقر، وهو الهدف الأول والرئيسي من أهداف التنمية المستدامة؛ حيث وضعت الاستراتيجية هدفًا لها خفض نسبة الفقراء إلى ٢٣٪ بعد حوالي خمس سنوات، تمهيدًا لوصولها إلى ١٥٪ بنهاية مدة الخطة عام ٢٠٣٠، بينما في واقع الأمر فإن نسبة الفقر ارتفعت لتصل إلى ٣٢,٥٪، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للمحاسبات الصادرة حديثًا حول نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (أكتوبر ٢٠١٧ - سبتمبر ٢٠١٨).

كما ينطبق الأمر نفسه على مؤشر محاربة الفساد؛ حيث تحسن ترتيب مصر منذ إطلاق الاستراتيجية تحسنًا طفيفًا من الترتيب ١٠٨ عالميًا عام ٢٠١٦ إلى ١٠٥ عالميًا وفقًا لمؤشر الشفافية الدولية لعام ٢٠١٨، بينما تهدف الاستراتيجية إلى وصول مصر إلى الثلاثين دولة الأفضل في مكافحة الفساد.

أما بالنسبة لمقياس التنافسية الاقتصادية فإن الأمر أفضل؛ حيث صعدت مصر على المؤشر من المرتبة رقم ١١٦ عام ٢٠١٥ إلى المرتبة رقم ٩٣ عام ٢٠١٩ وفقًا لتقارير التنافسية العالمية الصادرة عن منتدى الاقتصاد العالمي. وعلى صعيد النمو الاقتصادي، هدفت الاستراتيجية إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة جدًا تصل إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وهو معدل بالغ الطموح بالنظر إلى التباطؤ العالمي. فبالرغم من الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي من ٤,٢٪ عام ٢٠١٥ إلى ٥,٣٪ عام ٢٠١٨، إلا إنه ما زال بعيدًا عن الهدف المرحلي الذي تحدده الاستراتيجية.

وتشير الأرقام المختلفة إلى ضرورة مراجعة المعايير الكمية لقياس الأهداف من ناحية، وإعادة الاعتبار لأولوية الأهداف الاجتماعية من ناحية ثانية، خاصة في ضوء زيادة معدلات الفقر. كما تلفت النتائج المتحققة النظر إلى ضرورة الاهتمام بتحقيق الاتساق بين الأهداف المختلفة، وتحديد هيكل الأولويات كما سبقت الإشارة، والتركيز على مجموعة الأهداف ذات الصلات المتشابكة، والتي يدعم التقدم في أحدها التقدم في الآخر. فعلى سبيل المثال، تشير نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك الأخير إلى ارتباط الفقر في مصر بعدد من المتغيرات أهمها؛ الحجم الكبير للأسرة، والعمل غير الدائم، وانخفاض مستوى التعليم.

ومن هنا فإن الاهتمام بهدف التعليم، وهو من أهداف الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أهميته كهدف مستقل، فإنه يصب في محاربة الفقر من خلال تغيير الظروف الهيكلية التي تعيد إنتاجه. وكذلك فإن الاهتمام بالعمل اللائق والمستدام، يدعم من جهود محاربة الفقر؛ حيث إن تقليص معدلات البطالة، وهو أمر محمود بالتأكيد، وتحقق تقدمًا فيه بالفعل؛ حيث انخفض معدل البطالة ليصل إلى حوالي ٨٪، إلا إن ذلك لا يكفي بحد ذاته للقضاء على الفقر، بالنظر لظاهرة الفقر مع العمل in work poverty، خاصة بالنسبة للعاملين خارج المنشآت، وفي الأعمال المؤقتة وغير الدائمة، كما توضح بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ثانيًا- الحلقة الأضعف «البرامج»:

رغم شمول وتنوع الأهداف الكبرى للاستراتيجية، فإنه على صعيد صياغة الأهداف الفرعية، وبرامج وأدوات تنفيذها، وآليات التمويل، والجهات المشاركة أو ذات الصلة، كانت الاستراتيجية أقل تفصيلًا وأقل طموحًا. فقد تم التركيز في المحاور المختلفة على بيان التحديات، ومؤشرات قياس التقدم في تحقيق كل هدفKey Performance Indicators KPIs ، فضلاً عن قسم مختصر عن البرامج التي تندرج داخل كل محور. وبالتالي ظلت حلقة الاتصال بين المثال والمرجو من ناحية، وخطط التنفيذ من ناحية ثانية، بحاجة إلى التطوير من خلال تحديد أولويات واضحة، وأهداف مرحلية، والربط الموضوعي بين الأهداف، والبرامج، والإمكانات، وحل التناقضات وحسم الأولويات بين الأهداف وبعضها البعض، حتى لا تتحول الاستراتيجية إلى مبادئ استرشادية عامة.

وبإلقاء نظرة على المتاح من البرامج ومؤشرات قياس الأداء وفقًا لموقع وزارة التخطيط الخاص بالاستراتيجية، يتبين أن محور «البرامج» ما زال يشكل الحلقة الأضعف في الاستراتيجية. كما تغيب عنها الأولويات الاقتصادية القطاعية فيما عدا الإشارة لقطاعي الطاقة والخدمات. كذلك تغيب الإشارة إلى الجهات المنوط بها تنفيذ هذه الأهداف، ووسائل تحقيقها، ومصادر تمويلها، والتنسيق والتكامل فيما بينها. فالاستراتيجية تنتقل مباشرة من أهداف كبرى ومبادئ استرشادية إلى الإعلان عن مشروعات كبرى للتوسع العمراني، أو البنية الأساسية، أو استصلاح الأراضي، أو الطاقة والتي تندرج جميعها في إطار آلية «المشروع» دون تفسير للتسلسل المنطقي الذي أعطى هذه المشروعات أولوية قطاعية، أو أهمية مرحلية، أو علاقتها بغيرها، أو بالأهداف قصيرة وبعيدة المدى. الأهم من ذلك أن الاستراتيجية، أحيانًا ما تدرج في إطارها مشروعات سابقة على إطلاق الاستراتيجية ذاتها، في منحى يجافي التسلسل الزمني والموضوعي.

ويشير الموقع الإلكتروني للاستراتيجية في قسم «أسئلة شائعة» أن الاستراتيجية لا تحوي محورًا للصناعة أو الزراعة، أو السياحة، لأن هدفها هو وضع رؤية للتنمية وليس خطة قطاعية، بينما «لا ترتبط المحاور الرئيسية للاستراتيجية بقطاعات بعينها». فبخلاف إشارات عابرة في إطار محور تعزيز الابتكار والبحث العلمي، ومن خلال أدوات تشريعية بالأساس، إلى أهداف تعزيز النمو الصناعي ورفع المكون التكنولوجي للصادرات الصناعية، وزيادة القيمة المضافة، فإن الاستراتيجية لا تطرح تصورًا واضحًا حول التصنيع.

وربما يكون المقصود من ذلك هو منع التضارب بين الجهات المعنية أو الوزارات المختصة بتلك المحاور، إلا إنه لضمان التنسيق والتكامل وعدم غياب أهداف الخطة الجامعة، وعدم تضاربها، وتحقيق التقدم المتوازن في أبعادها المختلفة، فإن الأمر يتطلب تحديد خطط تنفيذ مرحلية تندرج في إطار الرؤية الأساسية، ولكنها تتسم بدرجة أوضح من التفصيل الخاص ببرامج التنفيذ والأهداف قصيرة ومتوسطة المدى، فضلًا عن وجود هيئة منوطة بالتنسيق فيما بين الجهات المختصة لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

وبالتدقيق فيما تدرجه «استراتيجية ٢٠٣٠» تحت مسمى «البرامج»، يتضح أنه لا يلبي تعريف البرنامج من ناحية، كما أنه يقصر بوضوح عن مجابهة الأهداف الطموحة التي تطرحها الاستراتيجية ذاتها بشكل يجعل حلقة الربط بين الأهداف ووسائل تحقيقها، تحتاج إلى المزيد من التطوير والتفصيل. فعلى سبيل المثال، تتضمن أهداف الاستراتيجية على المحور الاقتصادي؛استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وتحقيق نمو احتوائي ومستدام بما يتضمنه من تخفيض معدلات الفقر، وزيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، وتعظيم القيمة المضافة، وأن تصبح مصر لاعبًا في الاقتصاد العالمي قادرًا على التكيف مع المتغيرات العالمية، وزيادة مساهمة الاقتصاد المصري لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق العالمية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عشرة أعوام وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، وأن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد.

وتتضح الفجوة بين الأهداف وبرامج تنفيذها من خلال استعراض البرامج المحددة في الاستراتيجية لتحقيق أهداف المحور الاقتصادي ومنها:

١- خفض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة أي تقليص الفجوة التمويلية.

٢- إصلاح البيئة التشريعية لتحسين مناخ الاستثمار.

٣- الحد من الضغوط التضخمية.

٤- تشجيع العمل «اللائق» والمنتج.

٥- تطوير القرى الأكثر احتياجًا.

٦- تبني برنامج للتنمية الاقتصادية الإقليمية (مستحدث).

٧- إنشاء العاصمة الإدارية.

٨- استكمال المراحل المختلفة لمترو الأنفاق.

٩- تنمية محور قناة السويس.

١٠ - محاور التنمية الجديدة.

١١ - تنفيذ مشروع الريف المصري الجديد.

١٢ - الانتهاء من بناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي.

١٣ - تنمية الساحل الشمالي الغربي.

١٤ - تنمية المثلث الذهبي للثروة المعدنية.

١٥ - تفعيل برنامج إرادة.

١٦ - خطة متكاملة وفعالة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

وتجمع هذه القائمة مجموعة من (الأهداف/ المشروعات/ الأدوات) التي لا تندرج كلها تحت مفهوم البرنامج؛ فبعضها هدف، وبعضها مشروعات قيد التنفيذ، والبعض الآخر يشير إلى أدوات وسياسات خاصة تشريعية. وفي بعض الحالات يكون البرنامج بالغ العمومية، فيكون برنامج تنفيذ هدف «العمل اللائق» على سبيل المثال المذكور في الاستراتيجية هو «تشجيع العمل اللائق»، أو البرنامج الخاص بإدماج الاقتصاد غير الرسمي هو «إعداد خطة متكاملة لإدماج الاقتصاد غير الرسمي». وبينما قد تكون تلك البرامج المذكورة في الاستراتيجية هي مؤشرات أولية على الاهتمام بتلك الأهداف وتطوير وسائل تنفيذها بحيث تتبناها الوزارات المعنية لاحقًا، فلم يستجد، وفقًا لما هو متاح، مزيد من البرامج التفصيلية لتنفيذ العديد من هذه الأهداف، أو تحديد الأدوات والسياسات التي سوف يتم تبنيها بهدف تحقيقها.

كذلك فإن بعض الأهداف تم تعريفها بعمومية تجافي تفصيلاتها المهمة مثل؛ هدف العمل اللائق الذي سبقت الإشارة إليه، والذي تفصله الاستراتيجية بهدفين فرعيين هما؛ خفض البطالة، ومضاعفة معدلات الإنتاجية، بينما العمل اللائق يتجاوز ذلك، ومن ثم فإنه من المفترض أن يستهدف إلى جانب تقليص معدل البطالة، تحسين ظروف العمل وغيرها من المؤشرات التي اهتمت بشرحها على نحو تفصيلي منظمتا العمل الدولية، والأمم المتحدة.

يلاحظ أيضًا أن الجزء الخاص بالبرامج في مختلف محاور الاستراتيجية يتسم بنوع من الإفراط في التخطيط بالاعتماد على آلية «المشروع» خاصة المشروعات الضخمة Mega Projects أو يشير إلى المشروع والبرنامج بشكل تبادلي، والمشروعات مهما كانت أهميتها ومردودها الإيجابي، فإنها تظل حلقة لاحقة في سلسلة التخطيط التنموي الذي يجب أن يندرج ـ كما سبقت الإشارة ـ في إطار رؤية أوضح من الأهداف، والتركيزات القطاعية، والبرامج الخاصة بكل قطاع والتي تترجم في صورة مشروعات. فالتنمية لا تتم كحاصل مشروعات، وإنما كتصور شامل ترتبط وتتكامل عناصره في مستوياتها المختلفة وتتكامل فيما بينها، كما ترتبط بها سلة من السياسات العامة التي تهدف إلى دعم تلك الأهداف وتيسيرها. فالمشروع وفقًا لأدبيات وممارسة التنمية هو الحلقة الأخيرة في سلسلة التخطيط التنموي والانعكاس التنفيذي لها، أما البرنامج فهو مظلة أوسع، تشمل الرؤية القطاعية والأهداف الأوسع، والصلات والارتباطات المختلفة بين أهداف التنمية داخل كل قطاع، وبين القطاعات وبعضها البعض.

ويشير كتيب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعريفي حول استراتيجيات التنمية والتخطيط وتقييم نتائج التنمية، إلى أن هناك توجهًا عالميًا للبعد عن التخطيط عبر آلية المشروع، والاتجاه نحو تبني البرامج التنموية كآلية تخطيطية أشمل. بل إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خصص كتيبًا كاملًا للتفرقة بين كل من؛ «المشروع»، و«البرنامج» ودور كل منهما في التخطيط التنموي.

ثالثًا- مشكلة النموذج الملهم:

يلعب النموذج الملهم دورًا مهمًا في رسم السياسات والاختيار بين البدائل وتقديم الدروس المفيدة في التغلب على تحديات التنمية خاصة في حالة تشابه الظروف أو الاشتراك في الأهداف. ويلفت الانتباه في مبادرات واستراتيجيات التنمية التي طرحت في مصر وصولًا إلى استراتيجية ٢٠٣٠، التغيير المتكرر في النماذج الدولية التي تستلهمها تلك المبادرات من وثيقة لأخرى، ومن وقت لآخر دون معايير واضحة لاختيار تلك النماذج الدولية. فوثيقة استراتيجية ٢٠٣٠ التي صاحبت مؤتمر التنمية الدولي الذي عقد في مارس عام ٢٠١٥ أشارت إلى تجارب مختلفة عن وثيقة وزارة التخطيط الأخيرة. كما أن المسودة الأولى للوثيقة تشير إلى نماذج دولية لم يأت ذكرها على الموقع الرسمي للاستراتيجية. ومن غير الواضح ما هي المعايير المعتمدة في اختيار النماذج الدولية التي تعتمد عليها تلك المبادرات كنماذج استرشادية، ومدى تشابهها مع الحالة المصرية، بشكل يسمح بقدر من الاستفادة من خبراتها، أو مدى الاستفادة من تلك الخبرات والتجارب في إعداد الرؤية التنموية من ناحية ثانية، أو ما هي عناصر التشابه أو الاستلهام في كل نموذج على وجه التحديد.

وتتفق معظم التجارب المعتمد عليها في كونها تتميز بمعدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وتتبع اقتصاد السوق الحر ومنها؛ ماليزيا، والكويت، والهند، والبحرين، والإمارات العربية، وكينيا، واستراليا. ومن الواضح أن تجارب دول الخليج العربية غير ملائمة للاحتذاء بها في الحالة

المصرية من حيث اعتمادها بشكل كبير على صادرات النفط من ناحية، والاختلاف الديموجرافي بينها وبين مصر من ناحية ثانية.

أما بالنسبة لماليزيا – والتي تستشهد بتجربتها العديد من المبادرات السابقة بما فيها الحالية – فإن أبرز ما يميز مسارها هو رفض الاقتراض من صندوق النقد الدولي ورفض الانصياع لروشتته في الإصلاح في أوج الأزمة الآسيوية في نهاية التسعينيات لتصبح الدولة الوحيدة من دول الأزمة التي اتخذت هذا المسار.

وتتشابه بعض سمات التجربة الماليزية مع الاهتمام المصري بقطاع التشييد والبناء كقطاع قائد للتنمية، فبالرغم من التأكيد على عدم تطرق استراتيجية التنمية للمحاور القطاعية خاصة الصناعة، والزراعة، والسياحة، فهي تذكر صراحة قطاع التشييد كقاطرة للتنمية فضلًا عن الإشارة لقطاع الاتصالات. وبالنسبة لدروس التجربة الماليزية في هذا الإطار، فقد تميز الاقتصاد الماليزي منذ نهاية الثمانينيات وعلى مدار التسعينيات بدور أساسي لمشروعات التشييد العملاقة ومشروعات البنية الأساسية، ومشروعات الطرق السريعة والكباري والأبراج. وبالرغم من النجاح الذي واكب صعود هذا القطاع، فإن إحصاءات الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٩ تشير إلى أن هناك اتجاهًا واضحًا لتناقص القيمة المضافة للقطاع مع الوقت، ومن ثم فإن الاهتمام بالتجربة المذكورة وبقطاع التشييد بوجه عام ينبغي أن يأخذ في الاعتبار حدود القيمة المضافة للقطاع، والعوامل والشروط التي يمكن في إطارها أن يلعب هذا القطاع دورًا رائدًا في التنمية.

وفي معظم، إن لم يكن كل تجارب الدول التنموية، كانت سياسات إصلاح التعليم والتدريب، والاستثمار والإنفاق العام في مجالات البحث العلمي والبحث والتطوير عناصر أساسية في دعم وتعظيم مخرجات المسعى التنموي. ويحسب للاستراتيجية تضمين عنصر التعليم والابتكار ضمن أهدافها، والنص على استهداف زيادة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى نسبة تصل إلى ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة. وبالنظر إلى التجارب التي تسوقها المبادرات وبخاصة الحالة الهندية التي تعتبر قاسمًا مشتركًا تستشهد به معظم مبادرات ووثائق التنمية المصرية، فإن أحد عناصرها الأساسية هو الاستثمار البشري الكثيف خاصة من خلال الإنفاق الحكومي على التعليم، بحيث وصل الإنفاق على التعليم في الخطط التنموية الأولى حوالي ٨٪ من الناتج القومي الإجمالي، ولم يقل في السنوات الأخيرة عن معدل يقترب من ٤٪. نفس الأمر ينطبق على استراليا التي يناهز فيها الإنفاق على التعليم ٥٪، وماليزيا ٥,٧٪، وكينيا التي يزيد فيها عن ٥٪ وفقًا لإحصاءات البنك الدولي المتوفرة. الفارق إذن أن تلك التجارب اعتمدت الإنفاق على التعليم في خططها التنموية كوسيلة للتنمية الشاملة وليس هدفًا مستقلًا أو منعزلًا، ومن ثم كان الاستثمار في رأس المال البشري جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية.

من مجمل ما سبق يمكن القول إن المرحلة القادمة من التخطيط الاقتصادي باتت تستلزم التركيز على الجوانب التنفيذية والبرامج في القطاعات المختلفة، لنقل استراتيجية التنمية ٢٠٣٠ من حيز الأهداف العامة والمبادئ الاسترشادية إلى حيز التخطيط الفعال.

ففي ظل غياب تخطيط قطاعي واضح وبرامج تفصيلية وأدوات تنفيذ محددة، فإن «هندسة»، وتوجيه جهود وأدوات الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة يكون أقل فاعلية وأكثر عرضة للتشتت. فبالرغم من شمول الاستراتيجية للعديد من الأهداف المهمة، فإن آليات تنفيذها بحاجة إلى المزيد من التبلور في ضوء ضعف بعد التنمية القطاعي والبرامج المرتبطة به كما سبقت الإشارة. ويقتضي التخطيط التنموي الفعال وجود خطًا ناظمًا أكثر وضوحًا بخصوص القطاعات التي سوف يعول عليها في تحقيق التنمية المستدامة، ورسم السياسات العامة، وتوجيه الموارد، وتحديد الأولويات في ضوء هذه البرامج، وهو ما يظل نقطة الضعف الأساسية في الاستراتيجية الحالية، ويهدد بتعطيلها أو إفراغها من محتواها، إلا إذا تم النظر إليها باعتبارها عملية مفتوحة ولكن ذلك يلقي بظلال من الشك حول إمكانية تحقيق ما تطرحه من أهداف طموحة في المدى الزمني المحدد.

كذلك تلقي النتائج المتحققة حتى الآن الضوء على ضرورة وضع هدف محاربة الفقر موضع الأولوية في المراحل المستقبلية من التخطيط ليس فقط من خلال الاستمرار في برامج ومشروعات التخفيف من حدة الفقر، والتي طرحت في الفترة السابقة، وإنما من خلال صياغة السياسات اللازمة لتعديل الظروف والعوامل الهيكلية التي أدت إلى تفاقم الظاهرة إلى هذا الحد.

العدالة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي

د. هويدا عدلي

أستاذ العلوم السياسية بالمركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية

كانت وستظل العدالة الاجتماعية مطلبًا ملحًا للمصريين، إلا إن ما جرى من تطورات، خاصة بعد تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠١٦، إثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، كانت له آثار سلبية على فئات وشرائح واسعة من المصريين سواء أكانوا من الفقراء أم من الطبقة الوسطى.

وفي ضوء ما سبق تتعرض هذه المقالة لأهم الآثار التي نتجت عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي على حالة العدالة الاجتماعية في مصر، والتي كان يكتنفها من قبل الكثير من أوجه التفاوت واللامساواة، والتي تسبب برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى زيادة حدتها مما أثر بالسلب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئات واسعة من المصريين. ومن ثم تنقسم المقالة إلى أربعة محاور، يتناول الأول؛ مفهوم العدالة الاجتماعية، والثاني؛ أهم ملامح برنامج الإصلاح الاقتصادي، والثالث؛ حالة العدالة الاجتماعية في مصر، والرابع؛ يتعلق ببعض المقترحات التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

أولًا- مفهوم العدالة الاجتماعية:

تعرف العدالة الاجتماعية بأنها قدرة كل شخص على الانتقال من موقع اجتماعي واقتصادي أدنى إلى موقع أعلى بناء على الجدارة والاستحقاق، وأيضًا عدم تعرض أي مواطن للتمييز على أي أساس سواء أكان ثروة أم نوعًا أم دينًا أم عمرًا أم طبقة أم غيره، وما يعنيه ذلك من توافر مبدأ تكافؤ الفرص. وقد تصل العدالة الاجتماعية إلى مستويات عالية من التحقق في المجتمع عندما يكون المعيار الوحيد للحراك الاجتماعي الصاعد هو الجدارة والاستحقاق. ويتم قياس التفاوت واللامساواة عبر خمس فجوات أساسية، وهي؛ الجغرافيا، والنوع، والثروة، والجيل، والحالة الجسمانية. كما أن العدالة الاجتماعية تستلزم حماية الفئات الأضعف، والأكثر تهميشًا في المجتمع، والتي تفتقر للقدرة على المنافسة، والتي لا تستطيع أن تعيش حياة كريمة دون دعم من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وفي هذا الإطار، يتم استدعاء مفهوم العدالة في الإنصاف، وفقًا لـ "جون رولز"، والذي يقوم على مبدأين، الأول؛ يتمثل في أن للمواطنين حقوقًا متساوية في التمتع بالحقوق الأساسية، أما المبدأ الثاني؛ يتمثل في ضرورة تنظيم التعاون الاقتصادي والاجتماعي على أساس تحقيق أقصى نفع ممكن للأقل تميزًا، وضمان المساواة في النفاذ للفرص وللموارد تحت كل الظروف. ويتضح إذًا أن العدالة الاجتماعية تعد مسارًا طويلا، يبدأ بالعدالة التعويضية مرورًا بالعدالة التوزيعية الحمائية حتى تحقيق الإنصاف.

وتتعدد الفجوات التنموية الموجودة في مصر، لتشمل فجوة النوع والجيل والثروة والجغرافيا بجانب الفجوة الجسمانية الناتجة عن الإعاقة، وتعني فجوة النوع الفروقات بين النساء والرجال في الوصول للفرص والموارد نتيجة عوامل داخلية نابعة من ضعف التأهيل، والقدرات أو عوامل خارجية نتيجة قيود قانونية أو مؤسسية أو ثقافية أو سياسات تتسم بعدم العدالة. وهناك أربعة مؤشرات فرعية لفجوة النوع، وهي؛ الصحة، والتعليم، والمشاركة الاقتصادية، والتمكين السياسي، وهي الفجوات التي على أساسها يتم تركيب مؤشر فجوة النوع الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بمفهوم الفجوة الجيلية، فإنه يقصد به عدم إتاحة الفرص والموارد بين الأجيال المختلفة بشكل متساوٍ؛ أي

الفجوة بين نصيب جيل الشباب في الفرص المختلفة، وهي؛ التعليم، والتشغيل، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والمشاركة في الحياة العامة، ونصيب الأجيال الأكبر سنًا.

وبالنسبة للفجوة الجغرافية فإنه يقصد بها غياب العدالة في فرص النفاذ للخدمات الأساسية، والموارد بين المناطق المختلفة؛ حضر/ريف، وجه قبلي/وجه بحري، مناطق مخططة/مناطق عشوائية، وما ينتج عن ذلك من أشكال متنوعة من الحرمان، والمزيد من التفاوت الاجتماعي على أساس الجغرافيا. وفي حالة المعاناة من أكثر من فجوة، فإنها تصبح فجوة مركبة؛ أي حالة من إحكام حلقات الفقر؛ فمثلا في ريف الوجه القبلي، فإن فجوة النوع تتقاطع مع فجوة الجغرافيا والثروة مما يجعل أوضاع النساء أكثر قسوة، وتعقيدًا.

ثانيًا- الملامح العامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي:

تم توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر٢٠١٦، وهو يهدف وفقًا لوثائق الصندوق الذي تم نشرها من قبل وزارة المالية إلى تصحيح الاختلالات المالية، وكذلك الاختلالات في ميزان المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وتوفير الحماية الاجتماعية، وبالتالي استعادة الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد المصري، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وقد تمثلت أهم الإصلاحات المالية التي شملها البرنامج في تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة، ووضع نظام ضريبي جديد ومبسط للمشروعات المتوسطة والصغيرة ورفع كفاءة الإدارة الضريبية، كما شملت الإصلاحات ترشيد دعم الطاقة تدريجيًا على مدى من ٣-٥ سنوات. كما تمت الإشارة إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات لصالح البرامج الاجتماعية ذات المستويات الأعلى في الاستهداف، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم، وتطوير البنية التحتية بما يدعم التنمية البشرية، وتحسين الخدمات العامة للمواطنين. ويعد الإنفاق الاجتماعي أحد المكونات الرئيسية للبرنامج؛ حيث أعلنت الحكومة إنها تعتزم إنفاق إضافي بما يعادل نحو ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي على برامج الحماية الاجتماعية، وفي مقدمتها الدعم النقدي، ودعم السلع التموينية.

ولقد قامت الحكومة بزيادة قيمة ودعم السلع التموينية من ١٥ جنيه للفرد شهريًا إلى ٢١ جنيهًا، وزيادة أعداد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة إلى ١,٧ مليون مستفيد، بالإضافة إلى البرامج الاجتماعية الأخرى كمعاش الضمان الاجتماعي، ومعاش الطفل، وبرامج الإسكان الاجتماعي، والتغذية المدرسية. وقد أشار المدير العام بالنيابة لصندوق النقد الدولي "ديفيد ليبتون" إلى أن مصر نجحت في استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتمت الموافقة على صرف الشريحة الأخيرة بعد تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي؛ حيث تحقق قدر من الاستقرار الاقتصادي، وتعاف في النمو والتوظيف، إلا إنه أشار إلى ضرورة تحسين تعبئة الإيرادات من أجل خلق حيز للإنفاق على الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية مما يشير إلى أن نقطة الضعف الرئيسية من وجهة نظر الصندوق تتعلق بالإنفاق الاجتماعي، ومن ثم الحماية الاجتماعية. والحقيقة الأخطر أن كلًا من؛ الحكومة، والصندوق يختزلان قضية العدالة الاجتماعية في مجرد توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية، مع فهم قاصر لها، يحصرها فقط في توسيع شبكات الأمان الاجتماعي.

ثالثًا- حالة العدالة الاجتماعية في مصر:

ارتفعت نسبة الفقر من ٢٧,٨٪ عام ٢٠١٥ إلى ٣٢,٥٪ في عام ٢٠١٧-٢٠١٨. ومن الجدير بالذكر أن بيانات مسح الدخل والإنفاق عام ٢٠١٧-٢٠١٨ تشير إلى الارتفاع المتتالي لمعدلات الفقر منذ عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٧-٢٠١٨؛ حيث كانت نسبة الفقر في عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ ١٦,٧٪ ثم ارتفعت إلى ١٩,٦٪ في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ثم إلى ٢١,٦٪ عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وقفزت بشكل أكبر في عام ٢٠١٠-٢٠١١ لتصل إلى ٢٥,٢٪ ثم ٢٧,٨٪ في عام ٢٠١٥، وأخيرًا ٣٢,٥٪ في ٢٠١٧-٢٠١٨.

أما بالنسبة للفقر المدقع، فقد ارتفعت النسبة من ٢,٩٪ عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ثم قفزت إلى ٦,١٪ في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وعاودت الانخفاض في عام ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٤,٨٪ ثم ٤,٤٪ في عام ٢٠١٢-٢٠١٣، ثم عادت للارتفاع في عام ٢٠١٥ إلى ٥,٣٪ ، ووصلت وفقًا لمسح الدخل والإنفاق عام ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى ٦,٢٪.

والأمر الأكثر أهمية، أنه إذا كانت الارتفاعات المتتالية لا تشير إلى فروق كبيرة باستثناء نسبة الفقر في عام ٢٠١٧-٢٠١٨، فإن توزيع الفقر في الأقاليم الجغرافية يوضح درجات أكبر من الفروق. ويمكن التنويه إلى أن التحسن الوحيد الذي حدث كان فيما يتعلق بريف الوجه القبلي؛ حيث وصلت نسبة الفقر إلى ٥١,٩٤٪ في عام ٢٠١٧-٢٠١٨، وعلى الرغم من انخفاضها بالمقارنة بعام ٢٠١٥؛ حيث كانت ٥٦,٧٪، إلا إنها تظل الأعلى بين أقاليم مصر؛ حيث يسكن ريف الوجه القبلي ٤٠,٣٪ من الفقراء، بينما يعيش فيه ٢٥,٢٪ من السكان.

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع نسب الفقر في كافة الأقاليم الجغرافية خلال العامين الأخيرين، فعلى سبيل المثال ارتفعت في الريف عامة من ٣٥,٩٥٪ في عام ٢٠١٥ إلى

٣٨,٣٩٪، وفي المحافظات الحضرية حدثت قفزة واضحة من ١٥,١١٪ إلى ٢٦,٧٣٪ ، وكذلك في حضر الوجه البحري من ٩,٦٧٪ إلى ١٤,٣١٪، وفي ريف الوجه البحري من ١٩,٧١٪ إلى ٢٧,٢٩٪؛ وذلك في الفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٧-٢٠١٨. ويتضح إذًا أن المناطق الثلاث الأخيرة شهدت زيادات كبيرة في نسب الفقر. ويرتبط الفقر بمحددات متنوعة مثل؛ كبر حجم الأسرة، ومحدودية التحصيل التعليمي، ونقص الطعام، والعمل في القطاع غير الرسمي ....إلخ.

ومن الجدير بالذكر، إن ما يزيد إحكام حلقات الفقر في مصر خاصة بالنسبة للفئات الأفقر في المجتمع ما يعرف بالفجوة المركبة السابق الإشارة إليها، فضلًا عن اتساع مساحة الحرمان من الحقوق، لتشمل أهم الحقوق الأساسية وهي؛ التعليم، والصحة، والعمل، مع إدراك طبيعة التفاعلات بين هذه الحقوق، فمثلًا؛ تدهور الحالة الصحية للطفل تؤثر بالسلب على قدرته على التعليم، وفى المستقبل تؤثر على العمل، وهكذا. وتعد كل من؛ النساء، والأطفال، والشباب، والمعاقين من أكثر الفئات التي تعاني من الفجوة المركبة، واتساع دائرة الحرمان من الحقوق.

فبالنسبة للنساء؛ تشير التقديرات إلى استمرار تدني معدل مشاركة المرأة في قوة العمل، إذ تبلغ ٢٣,١٪، ومن غير المتوقع زيادتها نتيجة انكماش القطاع الحكومي، الذي يعد ركيزة التوظيف الأكبر للنساء تاريخيًا، خاصة مع ضعف معدلات المشاركة في القطاع الخاص. والحقيقة أنه لم يطرأ تغير ملموس على وضع النساء منذ إصدار تقرير البنك الدولي عام ٢٠١٠ عن المساواة بين الجنسين، فعلى الرغم من المكاسب التي تحققت على بعض الأصعدة، ولاسيما فيما يخص؛ التعليم، والرعاية الصحية، ومعدلات البقاء على قيد الحياة، والتمكين السياسي، فإن الفجوة الاقتصادية مازالت دون تغيير وفقًا لما تؤكد عليه معظم المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين؛ حيث أظهر مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٧ أن مصر حلت في المركز رقم ١٣٥ من ١٤١ بلد في مجال المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة، والفرص الاقتصادية. وتشير العديد من المسوح إلى عدة عوامل تؤدي إلى استمرار تدني معدلات مشاركة النساء في قوة العمل مثل؛ الأعراف، والقيم الاجتماعية، وأعباء المسئوليات الأسرية، والنقص في مرافق رعاية الأطفال، وسوء وسائل النقل والمواصلات، والتحرش الجنسي، وعدم التوافق بين مخرجات ونواتج التعليم، واحتياجات سوق العمل. وتختلف نسبة التشغيل لدى نساء الحضر عن الريف (٣٠٪ مقابل ٢٠٪ للنساء في الريف) مما يؤكد الفجوة المركبة السابق الإشارة إليها.

وفيما يتعلق بالتعليم، فإن نسبة الأمية تبلغ ٣٠,٨٪ بين الإناث فوق عشر سنوات مقابل ١٨,٥٪ للذكور في عام ٢٠١٧، وتزداد في الريف لتصل إلى ٣٨,٨٪، وفي صعيد مصر إلى ما يقترب من النصف (٤٥٪ المنيا و ٤٤٪ بني سويف). ورغم انخفاض نسبة الأمية بالنسبة للأصغر سنًا مقارنة بالأكبر سنًا، إلا إنها مازالت مرتفعة في الريف؛ حيث بلغ عدد الأميات في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ مليونين، و٧٥٪ منهن في الريف.

وعلى المستوى الصحي، يشير تحليل الوضع السكاني لعام ٢٠١٦ إلى إنه على الرغم من حدوث تحسن ملحوظ في تغطية الرعاية قبل الولادة، إلا إن الفوارق الإقليمية لا تزال كبيرة نسبيًا؛ حيث تنخفض نسب الحصول على هذه الرعاية من ٩١٪ في المحافظات الحضرية إلى ٧٣٪ في ريف الوجه القبلي، ونفس الوضع ينطبق على فحوصات ما بعد الولادة، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة؛ فمازال النساء في ريف الوجه القبلي الأقل استخدامًا لهذه الوسائل، والأكثر إنجابًا، والأقل حصولًا على الرعاية بعد الولادة.

أما بالنسبة للأطفال، فإن نسبة الأطفال الفقراء في مصر تبلغ ٢٩,٥٪ وفقًا لتقرير الفقر متعدد الأبعاد الذي صدر عام ٢٠١٧، وهي تقترب من نسب الفقر النقدي للأطفال، والتي وصلت إلى ٢٨٪ في عام ٢٠١٥؛ وذلك وفقًا لنتائج بحث الدخل، والإنفاق، والاستهلاك الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويشير تقرير فقر الأطفال متعدد الأبعاد إلى إنه على الرغم من أن العقدين الأخيرين شهدا تقدمًا في بعض المؤشرات مثل؛ الحد من وفيات الأطفال، والنفاذ للتعليم الأساسي، والحد من فجوة النوع في الالتحاق بالتعليم، إلا إن هناك مؤشرات حدث فيها تدهور بسبب ارتفاع نسبة الفقر في مصر؛ فهناك ارتفاع في نسب الإصابة بأمراض سوء التغذية، والتقزم، والسمنة تحت سن خمسة سنوات. ويقاس حرمان الأطفال وفقًا لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد، استنادًا على؛ التغذية، والخدمات الصحية، والماء النقي، والصرف الصحي، والتعليم، والحماية.

وتتمثل المشكلة في أن حرمان الأطفال من واحدة أو اثنين أو أكثر من هذه الاحتياجات معناها انتقال الفقر للأجيال القادمة. وفي إطار النسبة الكلية للأطفال الفقراء السابق الإشارة إليها، فإنه يوجد حرمان من عنصرين أو أكثر لدى الأطفال تحت سن خمسة سنوات بنسبة ٣٧,١٪، تقل هذه النسبة للفئة العمرية من ٥ إلى ١١ سنة إلى ٢٧,٢٪، وإلى ٢٣,٨٪ في الفئة العمرية من ١٢ إلى ١٧ سنة. كما أن النسبة ترتفع لدى أطفال المناطق الريفية إلى ٤٢,٨٪ مقارنة بـ ٢٤٪ في الحضر. كما يتركز تقريبًا نصف الأطفال الفقراء

في ريف الوجه القبلي. والحقيقة أن الوضع الصحي المرتبط بنقص الغذاء للأطفال دون سن الخامسة مثير للقلق خاصة في الوجه القبلي. ويقاس سوء التغذية للأطفال دون سن الخامسة باستخدام مؤشرات مختلفة تشمل؛ التقزم، والهزال، ونقص الوزن، وفقر الدم، وغيرها، وإذا اقتصرنا على أحد المؤشرات، وهو التقزم يتبين أنه في عام ٢٠١٤ بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم حوالي ٢١٪ من إجمالي الأطفال في هذه الفئة العمرية، وتوجد أعلى نسب التقزم في الوجه القبلي، وإن كانت أعلى في ريفه عن حضره؛ حيث بلغت ٢٥٪ مقابل ١٨٪. ومن الجدير بالذكر أن من بين أهم محددات فقر الأطفال، هو السن الصغير لرب الأسرة، والذي يرتبط بالطبع بثقافة الزواج المبكر في الريف المصري، وعدم حصول الأب والأم على التعليم، فضلًا عن كثرة عدد الأطفال في الأسرة، وكذلك ارتفاع الفقر.

وفيما يتعلق بالشباب، فإن المجتمع المصري يعد مجتمعًا شابًا؛ حيث إن ثلث السكان يقعون في الفئة العمرية من ١٥-٢٩ سنة، كما أن الفئة العمرية من ١٨-٢٩ تمثل ٢٣,٦٪ من إجمالي السكان في عام ٢٠١٧، و٤٨,٥٪ من إجمالي قوة العمل. وتعاني الفئة من ١٥-٢٩ سنة من معدلات بطالة عالية؛ وذلك وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ حيث يقع ٧٠٪ من الـ ٣,٧ مليون عاطل في عام ٢٠١٤ في هذه الفئة. وترتفع البطالة في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة إلى ما يقرب من ٢٥,٦٪ مقابل معدل قومي للبطالة يصل إلى ٩,٩٪.

وجدير بالذكر أن المشكلة الأكبر ليس في معدل البطالة، والذي بدأ في الانخفاض؛ وفقًا لبرنامج الحكومة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، ولكن في الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل، والتي تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث ليبلغ ٣٦,٥٪ مقابل ٢٠٪ للذكور؛ وفقًا لبحث القوى العاملة عام ٢٠١٧، وأيضًا ارتفاع المعدل لدى الشباب من ١٥ إلى ٢٩ سنة ليصل إلى ٢٦٪ مما يدل على تنامي الفجوات النوعية، والجيلية. والحقيقة أن مشكلة ارتفاع معدلات البطالة تعد من المشاكل المعقدة، التي تعود لعقود مضت؛ والتي نتجت عن استمرار تدفق الطلاب على الجامعات دون أن يستوعبهم سوق العمل؛ بسبب تقلص الوظائف في الحكومة، والقطاع العام منذ منتصف الثمانينيات.

ويعد الوضع أسوأ بكثير بالنسبة للشابات، إذ تسجل بطالة الإناث معدلاً كبيرًا كما سبقت الإشارة. وجدير بالذكر أن الانحياز البنيوي ضد النساء يبدأ في سن مبكرة، لاسيما وأن عدد الفتيات اللواتي يلتحقن بالمدارس في المرحلتين الأساسية، والثانوية أقل من عدد الذكور، وبالطبع المرأة الريفية، تعد هي الأكثر حرماناً، إذ إن حظوظها في الحصول على عمل في القطاع الرسمي أقل بالمقارنة مع المرأة التي تعيش في المدن. كما يمثل صافي معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي لسكان الحضر ضعف صافي معدل الالتحاق لسكان الريف.

وبالنسبة للفئة الرابعة التي تعاني من الفقر، فهي فئة ذوي الاحتياجات الخاصة؛ حيث تبلغ نسبتهم - وفقًا لتعداد عام ٢٠١٧ - من خمس سنوات فأكثر ١٠,٦٤٪ من السكان. وتعاني هذه الفئة من عدد من التحديات؛ حيث تأتي في مقدمتها التعليم، والعمل، والتنقل. فبالنسبة للتعليم؛ فإنهم يعانون من عدم توفر المدارس الملائمة، ومن ثم انتشار الأمية بين صفوفهم، أما على مستوى العمل؛ فإن غالبيتهم يعانون من حالة بطالة جبرية حتى ذوي المؤهلات منهم؛ وذلك نتيجة لعدم تفعيل المادة رقم(٢٢) من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨، والخاصة بتشغيل ٥٪ منهم في الجهات الحكومية وغير الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يعانون من عدم إتاحة المرافق العامة بالصورة التي تمكنهم من استخدامها كأي مواطن عادي، فإذا كان الحق في التنقل والسفر هو حق مكفول لكل إنسان، إلا إنه حق مقترن بتوفير «الإتاحة» لذوي الاحتياجات الخاصة من حيث؛ تمهيد الطرق، والمركبات العامة والخاصة، وللأسف فإن غالبية وسائل النقل والمواصلات في مصر لا تتمتع بوسائل الإتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة مما يشكل إرهاقًا كبيرًا لهم، وتعديًا على حقهم في الحركة والتنقل.

رابعًا- مقترحات لتحقيق العدالة الاجتماعية:

بالطبع فإن تحقيق العدالة الاجتماعية يحتاج إلى حدوث تغييرات هيكلية، ومؤسسية في تحديد أولويات الإنفاق، وفي اختيار السياسات؛ فالعدالة الاجتماعية تعد مفهومًا أوسع بكثير من مفهوم الحماية الاجتماعية، بل يمكن القول إن الحماية الاجتماعية هي أقل السياسات إسهامًا في تحقيق العدالة الاجتماعية. وتمثل قضية توزيع الدخل والثروة حجر الزاوية في تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي القلب منها سياسات الأجور والضرائب. وربما تتمثل المشكلة الرئيسية الراهنة في مصر في اختزال تحقيق العدالة الاجتماعية في توسيع شبكات الحماية الاجتماعية، وهو أمر يعد من أكثر جوانب العوار الذي تواجه التعامل مع قضية العدالة الاجتماعية في مصر، بل والأخطر يكمن في كيفية التعامل مع قضية الحماية الاجتماعية ذاتها؛ فالحماية الاجتماعية يتم الترويج لها عبر التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للفقراء في مصر، في حين أن المفهوم يعد أكثر اتساعًا من ذلك؛ حيث يضم أشكالاً أخرى مثل؛ التأمين الصحي، والتأمينات الاجتماعية، وشروط

العمل اللائق وغيرها. وفي الواقع فإن تضييق المفهوم سواء من قبل مؤسسات الدولة المعنية أم صندوق النقد الدولي لا يصب في صالح أحد؛ فبالنسبة للمواطن، لن تتحقق له حياة كريمة بل سيستمر يعاني من الفقر ويورثه لما بعده من أجيال. أما بالنسبة لمؤسسات الدولة، فإن التوسع في شبكات الحماية الاجتماعية لن يقضي على الفقر، بل سيؤدي إلى ارتفاعه من ناحية، وسيحمل الدولة أعباء مالية متزايدة، ولن تقل في يوم من الأيام خاصة في ضوء ضعف مكون التمكين في برامج الحماية المقدمة، مما يستدعي إعادة النظر في كل السياسات من أجل إحداث تحول جوهري، يؤدي إلى إنجاز خطوات مهمة في مسار العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، قد يكون من المهم الإشارة إلى أن طرح رؤية استراتيجية قابلة للتحقق، ومدركة لتحدي ندرة الموارد، يتطلب إعطاء الأولوية لثلاثة حقوق أساسية من أجل الإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي؛ التعليم، والصحة، والعمل مع اشتراط الإتاحة، والجودة بالنسبة للصحة، والتعليم، كذلك توافر شروط العمل اللائق بالنسبة للتشغيل. ومما لا شك فيه، فإن تحقيق إنجاز في الصحة والتعليم لن يحدث دون إحداث نقلة في أوضاع الخدمات الأساسية في مصر من نواحي الإتاحة، والجودة، والاستدامة، وأيضًا الحوكمة. كما أن ضمان حقوق العمل ترتبط بشكل أساسي بكفالة شروط العمل اللائق، وما يرتبط بذلك من الحماية التأمينية والصحية، والإصلاح الجذري لنظام الأجور، والإقرار بكافة حقوق العمل التي وافقت عليها الحكومة المصرية خاصة بالنسبة للنساء.

وأخيرًا وفي إطار الاستفادة من تجارب ناجحة، قد يكون من المفيد الإشارة إلى تجربة أورجواي في تحقيق المساواة، والتي استطاعت أن تطرح رؤية شاملة، تجمع بين كل من؛ توسيع شبكات الحماية الاجتماعية من ناحية، وتوزيع الدخل والثروة من ناحية أخرى. وتعد تجربة أورجواي المعروفة بـ «خطة المساواة الاجتماعية» من التجارب الهامة في مجال سياسات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر. فقد صممت أوروجواي برنامج خدمات «الطوارئ الاجتماعية»، والذي يشتمل على تحويلات نقدية للأسر شديدة الفقر، ونظام تشغيل مؤقت وتدريب، إلى جانب تقديم كروت للحصول على الغذاء وامتيازات أخرى، وتم تطوير البرنامج في عام ٢٠٠٧، وقد أطلق عليه برنامج «خطة المساواة الاجتماعية». وجدير بالذكر أن النجاح في مكافحة الفقر، والذي انخفضت نسبته من ٣٢٪ عام ٢٠٠٤ إلى نحو ١٨٪ عام ٢٠١٠ لم يرتبط فقط بالسياسات الاجتماعية المتبعة، ولكن أيضًا بمجمل السياسات الاقتصادية المطبقة؛ حيث نجح المجلس الثلاثي للأجور، المشكل من ممثلين للحكومة، والعمال، والهيئات المشغلة، في المساهمة في رفع الأجور الحقيقية بنسبة ١٨٪ خلال أربع سنوات، بالإضافة إلى النظام الضريبي الذي بدأته في عام ٢٠٠٧، الذي قلل من الضرائب غير المباشرة خاصة على المنتجات الغذائية، والتي تتمثل في ضريبة القيمة المضافة.

الإصلاح الإداري في مصر..قراءة أولية في المعالم المؤسسية

د. ممدوح إسماعيل

أستاذ ورئيس قسم الإدارة العامة بجامعة القاهرة، مستشار وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري للتطوير المؤسسي

يواجه الجهاز الإداري لأية دولة حاليًا مجموعة من التحديات الكبيرة تنبع من العديد من التغيرات والتحولات العالمية الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية التي نشأت مع شيوع ظاهرة العولمة، والتي تعبر في جوهرها عن عملية مركبة لها أبعادها المتعددة.

ومن أهم التغيرات التي حدثت في هذا الإطار شيوع الحديث عن «تغير دور الدولة»؛ فدولة القرن الجديد «تؤدي» وظائف كانت تؤديها في السابق، و«تنسحب» من أخرى كانت مرتبطة بها دائمًا، و«تبتكر» ثالثة لا عهد لها بها من قبل. فالدولة لا تزال هي المسئولة عن تصميم السياسات، وتهيئة البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم الخدمات الأساسية، ولكنها انسحبت من العديد من مجالات النشاط الاقتصادي المباشر، واستعاضت عنه بالدور الإشرافي المتمثل في مراقبة وضبط أداء السوق.

كما أن تعاظم دور شبكات المعلومات والاتصالات رسخ منظومة قيم جديدة مثل؛ الشفافية والمساءلة والرقابة والمشاركة؛ حيث لم تعد المعلومة حكرًا على مستوى إداري دون الآخر، بل أصبح معيار النفوذ والقدرة على التأثير هو كيفية إدارة هذه المعلومات Knowledge Management. كذلك أدت العولمة الاقتصادية، وإعلاء مبدأ التنافسية «Competitiveness» إلى إرساء مجموعة من القيم الأساسية التي يجب على كل منظمة أن تعمل على إرسائها، وإلا «تموت واقفة»، ومن هذه القيم؛ الجودة «Quality» والتي تعني موافقة المنتج أو الخدمة لتوقعات العميل، والأمثلية «Optimization» والتي تعني الاستخدام الأمثل لكل الموارد المتاحة، والإبداع «Creativity» الذي يسعى للتحسين المستمر وقد تزايد الاهتمام به.

وأخيرًا، فإن تغير دور الدولة أدى إلى الاتساع المؤسسي لمنظومة الحكم والإدارة، والتأكيد على أدوار فاعلين جدد يشاركون الدولة وجهازها الإداري في عملية صنع، وتنفيذ السياسات العامة؛ كالقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومن ثم كثر الحديث عن الحاجة إلى جهاز إداري يعمل بكفاءة عالية وتكلفة أقل، كما تزايدت الرغبة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية.

وقد بدا واضحًا من خلال التجربة المعاصرة لمصر مع الوظيفة العامة والتنظيم الحديث لجهاز الخدمة المدنية أن ثمة تحديًا يواجه القائمين على الإصلاح الإداري في البلاد؛ بشأن مدى استجابة هذا الجهاز الحكومي للمتغيرات السريعة والمتلاحقة في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعرضت لها مصر على مدار عقودها.

والحقيقة أن طرح شعار الإصلاح الإداري أو إصلاح جهاز الخدمة المدنية أو الثورة الإدارية...إلخ كلها مترادفات تزامنت مع عمق هذه التغيرات المشار إليها، وبمعنى آخر فهي شعارات ليست جديدة على مسامعنا، وإن كانت غالبًا ما مثلت طموحاتنا وآمالنا في وجود جهاز عصري لأداء الخدمات العامة يمارس وظيفته بكفاءة، ويؤدي واجبه باحترام لجمهور المواطنين.

ومن ثم سوف تحرص المحاور التالية التعرف على أهم معالم خطة الإصلاح الإداري للدولة حاليًا، والتي يقوم عليها كل من؛ وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري،

والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بوصفهما المعنيين أساسًا بخطة الإصلاح الإداري للدولة، مع قيامهما بالتنسيق مع كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة باعتبار أن الإصلاح الإداري سياسة عامة متقاطعة (cross cutting) وليست سياسة فنية يقوم بها طرف بذاته.

أولًا- وجود استراتيجية شاملة للإصلاح الإداري:

استراتيجية الإصلاح الإداري تمثل البوصلة التي توجه كافة الجهود والأنشطة، وبدونها تصبح أية فعاليات مجرد حركات تشغيلية لا تتوجه نحو غايات ولا تتناغم مع غيرها، وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- تم تطوير مستهدفات واضحة للإصلاح الإداري مُتوسطة وطويلة الأجل في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تناولها المحور الرابع المتعلق بـ«الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية».

٢- تمثلت الرؤية الحاكمة لخطة الإصلاح الإداري في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ في؛ «الوصول إلى جهاز إداري كفء وفعال، يتسم بالحوكمة، ويحسن إدارة موارد الدولة، ويعلي من رضاء المواطنين ويخضع للمساءلة، ويسهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة».

٣ - تم تصميم منهجية واضحة للإصلاح الإداري تتضمن محورين رئيسين، هما؛ العنصر البشري، والتطوير المؤسسي. فبالنسبة لمحور العنصر البشري فإنه يتضمن عدة ملفات مهمة تأتي في مقدمتها؛ تحديث الملف الوظيفي للعاملين «الحصر»، وتقييم العاملين للانتقال إلى العاصمة الجديدة وفقًا لمنهجية علمية ثم الانتقاء، وخطة بناء وتنمية القدرات، ومقترحات تشغيلية للتعامل مع الموظفين غير المنتقلين للعاصمة الجديدة، وجائزة مصر للتميز الحكومي الفردي والمؤسسي. في حين يتضمن محور التطوير المؤسسي عدة ملفات مهمة منها؛ استحداث وتطوير التقسيمات التنظيمية استجابة لقانون الخدمة المدنية والقرارات المكملة، ومشروع رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وترتيبات الانتقال إلى العاصمة، ومشروعات الميكنة والتحول الرقمي.

٤ - تتسم منهجية الإصلاح الإداري بالطابع المؤسسي؛ حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣٢١) لسنة ٢٠١٧ بتشكيل اللجنة العليا للإصلاح الإداري برئاسته وعضوية وزراء؛ المالية، والتنمية المحلية، والتخطيط والمتابعة، والإصلاح الإداري، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ونائب وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وأربعة أعضاء من الشخصيات العامة والخبراء. بالإضافة إلى قرار الدكتورة وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري رقم (١) لسنة ٢٠١٩؛ بشأن تشكيل الأمانة الفنية للجنة العليا للإصلاح الإداري برئاسة نائب وزير التخطيط للإصلاح الإداري وعضوية عدد من الوزراء السابقين، وأساتذة الجامعات، وخبراء الإدارة العامة، وممثلين عن الجهات المعنية، والتي تنعقد بصفة دورية، وينبثق عنها ثلاث لجان فرعية هي؛ التطوير المؤسسي، وبناء وتنمية القدرات، والإصلاح التشريعي والمالي، وتنعقد أيضًا بصفة دورية. وترفع اللجان الفرعية نتائج أعمالها إلى الأمانة الفنية، ومنها إلى اللجنة العليا في تكاملية مؤسسية واضحة.

ثانيًا- الرشاقة التنظيمية:

وفقًا لوجهة نظر الكثيرين، فإن القدرة المؤسسية لأي وحدة حكومية تعد واضحة في الرشاقة التنظيمية؛ بمعنى إن تطوير وتحسين القدرة المؤسسية للمنظمة واستيفاء معاييرها المختلفة لا يمكن أن يتم بالفعالية المطلوبة دون وجود ترشيد للهياكل التنظيمية، والتعامل مع مقاومي التغيير، وصولاً إلى منظمات تتسم بالديناميكية، وتتفاعل مع التغيرات المتسارعة. وفي هذا السياق، يمكن التنويه إلى ما يلي:

١ - تقوم وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بتنفيذ مشروع رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، والذي يهدف إلى الوصول للشكل الأمثل للحكومة من خلال؛ دراسة الوضع الراهن للتنظيم الإداري للدولة، ودراسة وتحليل تبعيات الجهات المختلفة في ضوء اختصاصاتها، وتقديم سيناريوهات للوضع المقترح في ضوء الخبرات الدولية، وينتهي المشروع بالتزامن مع انتقال الحكومة المصرية إلى العاصمة الإدارية الجديدة.

٢ - توجد خطة تنفيذية وزمنية محددة للمشروع، تبدأ بجمع بيانات عن (الهيكل التنظيمي والإداري القائم، وأعداد العاملين الحاليين، والتكليفات الحالية لكل وزارة، والجهات التابعة)، ويلي ذلك مقترحات الشكل الأمثل للهيكل التنظيمي للحكومة المصرية على مستوى مجلس الوزراء والوزارات والهيئات التابعة، ثم تحديد مهام كل وزارة، وعمل تقدير استرشادي للعدد الأمثل للعاملين داخل مجلس الوزراء والوزارات، ثم إعداد خطة تنفيذية لتطبيق مخرجات المشروع. والتأكد من إعادة تحديد اختصاصات ومهام الوزارات الحكومية بما يضمن تنفيذ أهداف محددة دون وجود تضارب في الصلاحيات والمسئوليات، فضلاً عن دراسة جدوى استمرار بعض الهيئات الحكومية من عدمه؛ وذلك ترشيدًا لنفقات الدولة في ضوء تشابه بعض اختصاصاتها مع هيئات مماثلة.

ثالثًا- الاستثمار في البشر أفضل أنواع الاستثمار:

يعد المورد البشري هو أساس الإصلاح الإداري، وقلبه النابض، ومهما قيل عن موارد أخرى مالية كانت أو تقنية ...إلخ، فإن العنصر البشري يظل أهم موارد المنظمة، وبدونه لا قيمة أصلًا للموارد الأخرى. وفي هذا السياق يمكن توضيح النقاط الهامة التالية:

١- تتمثل الأسس والاعتبارات التي تنطلق منها خطة بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة المصرية في: المنهجية العلمية لتحديد الاحتياجات التدريبية، والتكامل وعدم الانفرادية بين الجهات المعنية، والمراعاة الدقيقة للسمات والقدرات.

٢- تتعدد أهداف خطة بناء وتنمية القدرات، ومن أهمها:

أ- خلق جيل جديد من القيادات الحكومية الواعية بمفاهيم الخدمة العامة والقادرة على قيادة التغيير المنشود بالجهاز الإداري للدولة بكفاءة وفعالية.

ب- تقليص الفجوة بين مهارات العاملين بالجهاز الإداري ومتطلبات الوظائف التي يشغلونها، ومتطلبات البيئة الوظيفية المستقبلة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

ج – تزويد العاملين من شاغلي الوظائف التخصصية وحديثي الالتحاق بالجهاز الإداري بالمهارات والمعارف الإدارية، والتخصصية، والفنية اللازمة، بالإضافة إلى تنمية القدرات الشخصية، التي تمكنهم من أداء أعمالهم بشكل أفضل.

د- العمل على دعم الفئات الخاصة للمساهمة في مأسسة مفاهيم الدمج والتمكين لتلك الفئات بالجهاز الإداري.

٣- بمقارنة التدريب في السابق والتدريب حاليًا، نجد أن الأمر اختلف ماليًا ومعنويًا، فماليًا كان متوسط ما يخصص للموظف في العام على التدريب «١٤ جنيهًا» فقط، ومعنويًا كان التدريب مجرد «معيار شكلي». أما حاليًا، فماليًا؛ توجد مخصصات مالية مناسبة «موازنة عامة، منح داخلية وخارجية..إلخ، ومعنويًا؛ تم تحويل التدريب من معيار شكلي إلى مرجح موضوعي فهناك «نجاح/ رسوب»، كما أن الإخفاق في التدريب، أو عدم حضوره دون عذر هو من ممتنعات ممتاز في قانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢١٦) لسنة ٢٠١٧. كما تم الاعتناء بدورة التدريب المتكاملة بدءًا من تقدير الاحتياجات التدريبية (TNA)، إلى التصميم والتنفيذ، إلى المتابعة والتقييم. مع التأكيد على أهمية وجود مراكز تدريب في الوحدات المخاطبة بالخدمة المدنية، بما يتضمنه ذلك من كفاءة المدربين، حسن التنظيم. وبصفة عامة، فإنه يمكن ملاحظة أن إجمالي من تم تدريبهم في العام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩ حوالي ٢٢ ألف متدرب، ومستهدف الانتهاء من تدريب جميع المنتقلين إلى العاصمة الإدارية الجديدة بحلول شهر يونيو ٢٠٢٠.

رابعًا- الشفافية وإتاحة المعلومات:

اعتنى القائمون على وضع خطة الإصلاح الإداري للدولة بمسألة الشفافية، حتى إن المحور المتعلق بالإصلاح الإداري في رؤية مصر ٢٠٣٠ اختير له عنوان «الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية»، وكأن كفاءة الجهاز الإداري دالة في الشفافية. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- تعمل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على تقديم برامج لتدريب المواطنين على استخدام الخدمات المميكنة؛ لتيسير الحصول على الخدمات الإلكترونية المقدمة للمواطنين من خلال؛ إعداد ندوات عامة من حين لآخر لتعريف المواطنين بالخدمات الجديدة التي يتم إطلاقها إلكترونيًا، وإعداد ورش عمل في المحافظات لتوعية المواطنين بسبل الحصول على الخدمات المقدمة إلكترونيًا لتجنب الفساد.

٢- التعاون والتنسيق الكامل مع منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء لتفعيل قرار رئيس الجمهورية رقم (٣١٤) لسنة ٢٠١٧؛ بشأن إنشاء منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٨٥٥) لسنة ٢٠١٧ بشأن منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة، وإعادة تنظيم مكاتب خدمة المواطنين.

خامسًا- الإطار التشريعي الفاعل:

في هذا السياق يمكن توضيح النقاط التالية:

١ - تهتم وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بتفعيل قانون الخدمة المدنية، وإصدار لوائح تفسيرية له، تيسيراً على كافة المخاطبين به.

٢ - تقدم عدة مقترحات تتعلق بإنشاء هيئة لضمان الجودة والاعتماد، تقوم بدراستها حاليًا الوزارة والجهاز لتحديد البديل المناسب، بحيث هل يمكن وجود كيانٍ مستقل لضمان الجودة والاعتماد على غرار الجامعات مثلاً، أم بإلحاق هذا الدور بجائزة مصر للتميز الحكومي، أم بغيرها من البدائل؟، ويتم ذلك بتقييم دقيق للعائد والتكلفة من كل بديل وفي حال الانتهاء منها سترفع التوصيات إلى مجلس الوزراء.

٣ - أصدر الدكتور رئيس مجلس الوزراء في شهر يوليو ٢٠١٩، قرارًا بتشكيل مجلس أمناء الوحدة المركزية لمراجعة وتبسيط الإجراءات لمبادرة إصلاح مناخ الأعمال في مصر (إرادة) برئاسته وعضوية كل من وزراء؛ الاستثمار والتعاون الدولي، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والمالية، والتجارة والصناعة. كما يضم في عضويته كل من؛ نائب محافظ البنك المركزي، ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، ورئيس اتحاد الغرف التجارية، ورئيس اتحاد الصناعات المصرية، ورئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء.

٤ - تتبع الوحدة المركزية لمراجعة وتبسيط الإجراءات لمبادرة إصلاح مناخ الأعمال في مصر (إرادة) رئيس مجلس الوزراء، وتختص بحصر ومراجعة القوانين والقرارات المعمول بها في الوزارات والمحافظات والجهات المشاركة في مبادرة إصلاح مناخ الأعمال في مصر؛ وذلك بهدف تقديم المقترحات إلى اللجنة الوزارية الاقتصادية، بشأن تنقيح هذه القوانين والقرارات واللوائح وإزالة أوجه التعارض والتشابك فيما بينها، وإلغاء ما يتعارض مع أهداف الحكومة في تبسيط إجراءات مناخ الأعمال واقتراح القوانين والقرارات الجديدة التي تحقق هذا الغرض، بمشاركة الجهات الإدارية بالدولة ومجتمع الأعمال، وصولاً إلى تشريعات أفضل وإجراءات إدارية أيسر وأجود، بما يضمن توفير مناخ أعمال فعال وجاذب للاستثمارات.

٥ - ترتكز المبادرة على عدد من المحاور يأتي في مقدمتها المساهمة في إصلاح كل من؛ المنظومة التشريعية والإجرائية المنظمة لمناخ الأعمال، فضلاً عن بناء نظام لتقييم الأثر التشريعي لدعم متخذ القرار في تنظيم ممارسة الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب بناء آلية للتشاور والحوار المجتمعي مع الأطراف المعنية خارج عملية صنع القرار لمراعاة مختلف وجهات النظر عند وضع التشريع أو التنظيم.

٦ - في سبيل تحقيق المبادرة لأهدافها، تم تطوير العديد من الأدلة اللازمة لأداء عملها، من بينها؛ دليل إجرائي للحصر، ودليل للمراجعة، وآخر لتقييم الأثر التشريعي، فضلاً عن دليل للإجراءات الإدارية الجيدة، إلى جانب ورقة عمل لإدارة عملية التشاور.

سادسًا- تطوير البنية التكنولوجية:

وختامًا لاستعراض أهم معالم خطة الإصلاح الإداري للدولة، فإنه يجب التنويه إلى أهمية الخطى التي تتبعها الحكومة المصرية في سبيل التوجه نحو التحول الرقمي بخطوات دقيقة ومتكاملة تستهدف تطوير الخدمات الحكومية بتفعيل «المحول الرقمي القومي (Government Gateway (GG))، ومنصة تقديم الخدمات الحكومية، ومنصة تقديم خدمات المحمول، والتوسع في تطوير منافذ تقديم الخدمات الحكومية، ونشر نقاط الدفع والتحصيل الإليكتروني(Point of Sale(PoS))، ومنصة البنية المعلوماتية المكانية، والمراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين...»؛ وذلك كله باعتبار المواطن هو قلب الإصلاح الإداري، ومبتغاه وأنه لابد من تلقيه لخدمة جيدة بعيدًا عن التعقيدات الإدارية وسلسلة الإجراءات المعسرة؛ باعتبار أن رضاءه يعد مقياس نجاح أي خطة للإصلاح الإداري.